

الأجوبة المتلازمة على فتوى اللجنة الدائمة

للسيخ علي بن حسن الحلبي الأثري

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ؛ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ؛ مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ، فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ -. وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، أَمَّا بَعْدُ :

فَقَدْ أَوْقَفَنِي - صَبِيحَةَ هَذَا الْيَوْمِ (الأربعاء : 15/ جُمَادَى الْآخِرَةِ / 1421هـ) - (بَعْضُ النَّاصِحِينَ) مِنْ إِخْوَانِنَا السَّلَفِيِّينَ - عَلَى فَتْوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ - الْمُبَجَّلَةِ - بِرَقْم (21517)، وَتَارِيخ 14/ جُمَادَى الْآخِرَةِ / 1421هـ -، وَالْمُتَعَلِّقَةِ بِكِتَابِي : « **التَّحْذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ** »، وَ« **صِيحَةُ نَذِيرٍ بِخَطَرِ التَّكْفِيرِ** » ، وَمَا أَفْتَتْ بِهِ اللِّجْنَةُ الْمُوقَرَّةُ - سَدَّهَا اللَّهُ - مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ (!)، وَأَنَّهُ (لَا يَجُوزُ طَبْعُهُمَا، وَلَا نَشْرُهُمَا، وَلَا تَدَاوُلُهُمَا ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْبَاطِلِ وَالتَّحْرِيفِ)!! وَإِنِّي أَنَبُّهُ - هَا هُنَا - لِلْفَائِدَةِ !- أَنْ كِتَابِي « **التَّحْذِيرُ** » مَطْبُوعٌ طَبْعَتُهُ الْأُولَى سَنَةَ (1417هـ)، ثُمَّ طُبِعَ طَبْعَةً ثَانِيَةً - بِحَمْدِ اللَّهِ - سَنَةَ (1418هـ)، وَكِلْتَا الطَّبْعَتَيْنِ فِي الرِّيَاضِ ! وَأَمَّا كِتَابِي الثَّانِي - « **صِيحَةُ نَذِيرٍ بِخَطَرِ التَّكْفِيرِ** » - ؛ فَمَطْبُوعٌ فِي أَوَائِلِ عَامِ (1418هـ) ! فَالْكِتَابَانِ مَطْبُوعَانِ مُنْذُ أَزِيدَ مِنْ **ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ !!** وَلَمَّا كَانَ كَلَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ - مَهْمَا سَمَا قَدْرُهُمْ، وَعَلَتْ مَكَانَتُهُمْ - قَابِلًا لِلْأَخْذِ وَالرَّدِّ، وَدَاخِلًا فِي دَائِرَةِ الْخَطَا وَالصَّوَابِ : رَأَيْتُ كِتَابَةَ (**مُناقشة هادئة**) تَحْتَوِي عَلَى (أَجُوبَةٍ) عِلْمِيَّةٍ - مُخْتَصِرَةٍ - ؛ تَنَاقَشُ مَا وَرَدَ فِي فَتْوَى اللِّجْنَةِ الْمُوقَرَّةِ... فَلَعَلَّ مَا سَأُورِدُهُ - هُنَا - مِنْ دَلَائِلٍ وَحُجَجٍ - يَكُونُ سَبِيلًا يَبِينُ بِهِ وَجْهَ الْحَقِّ، وَبَابًا يَظْهَرُ مِنْهُ طَرِيقُ الصَّوَابِ . وَرَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ حَسَنَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - الْقَائِلَ : « **فَيَجِبُ عَلَى مَنْ نَصَحَ نَفْسَهُ - إِذَا قَرَأَ كُتُبَ الْعُلَمَاءِ، وَنَظَرَ فِيهَا، وَعَرَفَ أَقْوَالَهُمْ - : أَنْ يَغْرِضَهَا عَلَى مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ - وَمَنْ تَبِعَهُ وَاتَّسَبَّ إِلَى مَذْهَبِهِ - : لَا بُدَّ أَنْ يَذْكَرَ دَلِيلَهُ . وَالْحَقُّ فِي الْمَسْأَلَةِ وَاحِدٌ، وَالْإِئِمَّةُ مُثَابُونَ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ ؛ فَالْمُنْصِفُ يَجْعَلُ النَّظَرَ فِي كَلَامِهِمْ - وَتَأَمُّلَهُ - طَرِيقًا إِلَى**

مَعْرِفَةِ الْمَسَائِلِ، وَاسْتِحْضَارِهَا - ذَهْنًا -، وَتَمْيِيزًا لِلصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا؛
 بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي يَذْكُرُهَا الْمُسْتَدِلُّونَ؛ وَيَعْرِفُ - بِذَلِكَ - مَنْ هُوَ أَسْعَدُ بِالذَّلِيلِ
 مِنَ الْعُلَمَاءِ فَيَتَّبِعُهُ. وَالْأَدِلَّةُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ
 تُحْصَرَ - كَمَا فِي «فَتْحِ الْمَجِيدِ» (ص 322) - لَهُ... فَمِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ
 أُبْتَدِئُ (الْأَجُوبَةُ) - مَعَ كُلِّ التَّبَجِيلِ وَالاحْتِرَامِ؛ لِلْمَشَايخِ الْكَرَامِ -؛ لَعَلَّ
 كَلِمَاتِي وَمُنَاقَشَتِي - هُنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَكُونُ (مُتْلَانِمَةً) مَعَ مَا لَهُمْ فِي
 نُفُوسِنَا مِنْ تَقْدِيرٍ وَمَكَانَةٍ... فَأَقُولُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ، وَمِنْهُ الْعَوْنُ
 وَالتَّحْقِيقُ - :

- أَوَّلًا -

بَيَانُ غَلْطٍ - وَمُغَالِطَةٍ - مَا وَرَدَ فِي اسْتِفْتَاءَاتِ (بَعْضِ النَّاصِحِينَ) مِنْ كَلَامٍ
 حَوْلَ كِتَابِي الْمَذْكُورَيْنِ : (وَأَنْتَهُمَا يَدْعُوَانِ إِلَى مَذْهَبِ الْإِرْجَاءِ مِنْ أَنْ
 الْعَمَلُ لَيْسَ شَرْطَ صِحَّةٍ فِي الْإِيمَانِ) !! فَأَقُولُ: مَقَالَةُ الْمُرْجِنَةِ - الْخَبِيثَةِ
 الْبَاطِلَةِ - مَبْنِيَّةٌ عَلَى كَوْنِهِمْ (يُخْرِجُونَ الْعَمَلَ عَنْ مُسَمًّى الْإِيمَانِ! وَيَقُولُونَ
 : الْإِيمَانُ هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ ! أَوْ : التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَالتَّطَقُّقُ بِاللِّسَانِ -
 فَقَطْ - !)؛ كَمَا جَاءَ - مُحَرَّرًا - فِي فِتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ - الْمَوْقَرَةِ -
 السَّابِقَةِ - (رَقْم 21436) تَارِيخ (1421/4/8هـ) -. فَالْعَمَلُ - عِنْدَ الْمُرْجِنَةِ
 - لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ - أَصْلًا -، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُبْحَثَ فِيهِ - مِنْهُمْ، أَوْ عِنْدَهُمْ
 !- : أَهْوَاهُ - أَوْ فِيهِ - صِحَّةٌ، أَمْ كَمَالًا !!! أَمَّا مُصْطَلَحُ (شَرْطِ الصَّحَّةِ
) - وَمَا يُقَابَلُهُ مِنْ مُصْطَلَحِ (شَرْطِ الْكَمَالِ) - : فَهُمَا مُصْطَلَحَانِ حَادِثَانِ ؛
 يَجِبُ تَحْرِيرُ مَا يَدُلُّانِ عَلَيْهِ - قَبْلَ الْإِنْكَارِ أَوْ الْإِقْرَارِ - كَمَا أَصَلَ ذَلِكَ شَيْخُ
 الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِهِ وَفَتَاوِيهِ - ؛ مِنْهَا
 قَوْلُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (2/555) :

« وَإِذَا اتَّفَقَ شَخْصَانِ عَلَى مَعْنَى، وَتَنَازَعَا : هَلْ يَدُلُّ ذَلِكَ اللَّفْظُ عَلَيْهِ، أَمْ
 لَا ؟ عَبَّرَ عَنْهُ بِعِبَارَةٍ يَتَّفِقَانِ عَلَى الْمُرَادِ بِهَا، وَكَانَ أَقْرَبُهُمَا إِلَى الصَّوَابِ
 مَنْ وَافَقَ اللَّغَةَ الْمَعْرُوفَةَ ». وَعَلَيْهِ ؛ فَمَا الْمُرَادُ بِ (الْعَمَلِ) فِي نَفْيِهِمْ -
 هَذَا - مِنْ قَوْلِهِمْ - فِيمَا نَسَبُوهُ إِلَيَّ - : (أَنْ الْعَمَلَ لَيْسَ شَرْطَ صِحَّةٍ فِي
 الْإِيمَانِ) ؟!

فَإِنْ قِيلَ : الْعَمَلُ كُلُّهُ ! فَهَذَا مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزَلَةِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ - !!
 وَإِنْ قِيلَ : الْأَرْكَانُ الْخَمْسَةُ !! فَفِي حُكْمِ تَرْكِ الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ - عَمَلًا - عَدَا

الشَّاهِدَتَيْنِ - خِلَافَ مُعْتَبَرٍ بَيْنَ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ - كَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (609/7) ؛ حَيْثُ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : «... وَأَمَّا مَعَ الْإِقْرَارِ بِالْوُجُوبِ - إِذَا تَرَكَ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ - ؛ فَفِي التَّكْفِيرِ أَقْوَالٌ لِلْعُلَمَاءِ ؛ هِيَ رَوَايَاتٌ عَنْ أَحْمَدَ ..» . وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي (91/20) : «... إِذَا الْإِقْرَارُ بِهَا مُرَادٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَفِي تَرْكِ الْفِعْلِ نِزَاعٌ» . وَأَمَّا إِذَا قِيلَ : **الصَّلَاةُ !** فنَقُولُ : هِيَ - أَيْضاً - مَحَلٌّ خِلَافٍ عَالٍ بَيْنَ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ - مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ - كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَوْضِعِهِ - بِمَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكَرُّرٍ ! أَوْ اعْتِدَارٍ !! **أَقُولُ : فَمَا هُوَ (الْعَمَلُ) - الْمُرَادُ - إِذَا ؟!** وَمَا هُوَ (**شَرْطُ الصَّحَّةِ**) - فِيهِ، وَمِنْهُ - ؟! وَكَيْفَ يَتَحَقَّقُ - وَجُوداً أَوْ نَقِيّاً - ؟! وَالتَّكْفِيرُ - بِتَرْكِهِ - كَيْفَ يُمَكِّنُ تَصَوُّرَهُ - وَاقِعِيّاً - وَتَطْبِيقَهُ - عَيْنِيّاً - ؟! وَلَعَلَّهُ مِنْ أَجْلِ ذَا جَاءَ فِي فِتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ - الْمُبْجَلَةِ - (**رَقْم 21436**) - الْمَذْكُورَةِ قَرِيباً - بَيَاناً لِحَقِيقَةِ مَذْهَبِ الْمُرْجَنَةِ، وَكَشْفاً لِحُبْنِهِ - قَوْلُهُمْ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِمْ- : « وَأَمَّا الْأَعْمَالُ : فَإِنَّهَا عِنْدَهُمْ [أَي : الْمُرْجَنَةِ] شَرْطُ كَمَالٍ فِيهِ - **فَقَطْ** - ! وَلَيْسَتْ مِنْهُ ؛ فَمَنْ صَدَّقَ بَقَلْبِهِ، وَنَطَقَ بِلِسَانِهِ : فَهُوَ مُؤْمِنٌ **كَامِلُ الْإِيمَانِ** - عِنْدَهُمْ ! - وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ - مِنْ تَرْكِ الْوَاجِبَاتِ، وَفِعْلِ الْمُحَرَّمَاتِ - !! وَيَسْتَحِقُّ دُخُولَ الْجَنَّةِ - وَلَوْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْراً **قَطْ !!!** - . قُلْتُ : فَتَقْسِيرُ « **شَرْطُ الْكَمَالِ** » عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْإِرْجَانِيِّ الْمُبْتَدِعِ - لَا شَكَّ - هُوَ عَيْنُ الضَّلَالِ الَّذِي انْحَرَفَتْ بِهِ الْمُرْجَنَةُ، وَبَابُ الْفُجُورِ الَّذِي وَلَجَ مِنْهُ الْمُتَقَلِّتُونَ مِنْ عَوَامِّ الْأُمَّةِ وَفَسَّاقِهَا - عِيَاداً بِاللَّهِ - تَعَالَى - ...

وَإيضاحاً لِلْحَقِّ - وَبَيَاناً لِلصَّوَابِ - أَقُولُ - فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمُهْمَّةِ - مُؤَصَّلاً - :

[الْحَقُّ فِي مَسْأَلَةِ (الْإِيمَانِ) وَ (الْعَمَلِ) - وَصِلَةٌ بَعْضُهُمَا بِبَعْضٍ ؛ نَقْصاً أَوْ زِيَادَةً، ثُبُوتاً أَوْ انْتِفَاءً - هُوَ مَا تَضَمَّنَتْهُ كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَتَقْرِيرُهُ ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (644/7) :

« وَأَصْلُ الْإِيمَانِ : **فِي الْقَلْبِ** ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْقَلْبِ وَعَمَلُهُ ؛ وَهُوَ إِقْرَارٌ بِالتَّصَدِيقِ، وَالْحُبِّ، وَالْإِثْقَادِ . وَمَا كَانَ فِي الْقَلْبِ (فَلَا بُدَّ) أَنْ يَظْهَرَ مُوجِبُهُ وَمُقْتَضَاهُ عَلَى الْجَوَارِحِ . وَإِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِمُوجِبِهِ وَمُقْتَضَاهُ ؛ (**دَلَّ عَلَى عَدَمِهِ أَوْ ضَعْفِهِ**) . وَلِهَذَا كَانَتْ (الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ مِنْ مُوجِبِ إِيمَانِ الْقَلْبِ وَمُقْتَضَاهُ) ؛ وَهِيَ تَصَدِيقٌ لِمَا فِي الْقَلْبِ، وَدَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَشَاهِدٌ لَهُ ؛ وَهِيَ شُعْبَةٌ مِنْ مَجْمُوعِ (**الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ**) وَبَعْضٌ لَهُ . لَكِنَّ مَا فِي

القلب : **هُوَ الْأَصْلُ لِمَا عَلَى الْجَوَارِحِ** » . وَقَدْ قَالَ الْعَلَمَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «
 بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ» (310/2) : « **فَالْإِيمَانُ (الْمُطْلَقُ) يَمْنَعُ دُخُولَ النَّارِ ، وَ (مُطْلَقُ)**
الْإِيمَانِ يَمْنَعُ الْخُلُودَ فِيهَا » . قُلْتُ : **فَانْتِفَاءُ (الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ) -**
وَهُوَ كَمَالُهُ - لَا يَلْزَمُ مِنْهُ انْتِفَاءُ (مُطْلَقِ الْإِيمَانِ) - وَهُوَ أَصْلُهُ - ؛ كَمَا
 بَيَّنَّهُ فَضِيلَةُ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ الْعَلَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ - عَافَاهُ اللَّهُ -
 فِي « **شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ** » (237/1) فِي ضَوْءِ مَا قَرَّرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ،
 وَتَلْمِيزُهُ الْإِمَامَ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - فِي مَوَاضِعَ - . [وَأَعْمَالُ الْجَوَارِحِ - عَدَا
 الصَّلَاةَ - عَلَى مَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ ، وَتَفْصِيلُهُ - إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ كَمَالِ الْإِيمَانِ
 الْوَاجِبِ ، أَوْ كَمَالِهِ الْمُسْتَحَبِّ ؛ كُلٌّ بِحَسَبِهِ ؛ فَوَاجِبُهَا وَاجِبٌ ، وَمُسْتَحَبُّهَا
 مُسْتَحَبٌّ . - وَأَمَّا مُصْطَلَحُ (شَرْطِ الْكَمَالِ) - الَّذِي كَثُرَ الْخَوْضُ فِيهِ ! - الْيَوْمَ
 !! :- فَإِنَّهُ مُصْطَلَحٌ لَمْ يَرَدْ فِي الْكِتَابِ ، وَلَا فِي السُّنَّةِ ، وَلَا فِي أَقْوَالِ السَّلَفِ
 مِنْ أَهْلِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْخَيْرِيَّةِ . وَعَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ اسْتِعْمَالَهُ - وَفَقَّ الْبَيَانِ
 التَّفْصِيلِيِّ السَّلَفِيِّ الصَّحِيحِ - الْمُنْتَقَدَمَ - مَقْبُولٌ ؛ مَعَ التَّنْبِيهِ إِلَى أَنْ ذَكَرَ
 (الشَّرْطَ) - فِيهِ - **لُعُويٌّ** - بِمَعْنَى أَعْلَى دَرَجَاتِ الْوَاجِبِ - ؛ لَا اصْطِلَاحِي -
 بِمَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْخُرُوجُ عَنْ مَاهِيَةِ الشَّيْءِ ! - . وَأَمَّا فَهْمُ هَذَا الْمُصْطَلَحِ - أَوْ
 إِيرَادُهُ - عَلَى مَعْنَى (الْكَمَالِ الْمُسْتَحَبِّ) ! أَوْ (**إِخْرَاجِ الْعَمَلِ مِنْ مُسَمًّى**
الْإِيمَانِ) !! أَوْ أَنَّ (**الْعَصَاةَ كَامِلُو الْإِيمَانِ**) !!! **فَكُلُّ ذَلِكَ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ**] .
 وَمِثْلُهُ - أَيْضًا - مَنْ أَرَادَ بِـ (**الْكَمَالِ**) **الْكَمَالِ الْمُسْتَحَبَّ** - فَقَطْ - ؛ فَهَذَا غَلْطٌ
 شَنِيعٌ ! **وَقَوْلُهُ يُشْبِهُ قَوْلَ الْمُرْجِنَةِ** - كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي
 «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (653/11) - .

...وَهَذَا النَّصُّ - الْأَخِيرُ - الَّذِي جَعَلْتُهُ - هُنَا - **بَيْنَ مَعْكَوْفَيْنِ** - مَقُولٌ مِنْ
 رِسَالَةٍ مُفْرَدَةٍ بِعُتْوَانِ « **مُجْمَلُ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ الْعِلْمِيَّةِ فِي الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ** »
 ؛ كَتَبْتُهَا مَعَ مَجْمُوعَةٍ مِنْ إِخْوَانِنَا طَلَبَةِ الْعِلْمِ - تَقْرِيرًا لِلصَّوَابِ ، وَتَحْرِيرًا
 لِلْحَقِّ - ؛ بِتَأْصِيلَاتٍ مُنْضَبِطَةٍ ، وَتَقْعِيدَاتٍ مُحَرَّرَةٍ ... وَأَنْبَهُ - هَا هُنَا - إِلَى
 أَنَّنِي **لَمْ أَبْحَثْ** مَسْأَلَةَ (**شَرْطِ الصَّحَّةِ**) - أَوْ (**شَرْطِ الْكَمَالِ**) - فِي كِتَابِي : «
التَّحْذِيرُ » ، وَ « **صَيِّحَةُ نَذِيرٍ** » - عَلَى الْإِطْلَاقِ - !!!!! فَمِنْ أَيْنَ جَاءَ
 (أَوْلَيْكَ = النَّاصِحُونَ) - بِهَذَا الْاِخْتِلَاقِ ؟! وَلِي فِي تَحْرِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
 وَتَقْرِيرِهَا - الْآنَ - كِتَابٌ مُفْرَدٌ - مَقْصَلٌ - عُتْوَانُهُ : « **تَفْصِيلُ الْإِجْمَالِ فِي**
مُصْطَلَحِي (شَرْطِ الصَّحَّةِ) ، وَ (شَرْطِ الْكَمَالِ) » - يَسَّرَ اللَّهُ إِثْمَامَهُ عَلَى
 أَسْرَعِ - وَأَجْوَدِ - حَالٍ - . نَعَمْ ؛ بَحْنُهَا فِي رِسَالَتِي - الْجَدِيدَةِ - « **التَّعْرِيفُ**
وَالْتَّنْبِيَةُ بِتَأْصِيلَاتِ (الْعَلَمَةِ الْأَلْبَانِيِّ) فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ ، وَالرَّدُّ عَلَى
الْمُرْجِنَةِ » (ص79-86) بِنُوعِ تَفْصِيلٍ ؛ فَلْنُنْظُرْ .

وَبَابٌ آخَرٌ مِنَ الْبَيَانِ ؛ أَنْ أَقُولَ : إِنَّ ثَمَرَةَ هَذَا الْمُصْطَلَحِ - « شَرُطُ الصَّحَّةِ » - مِنْ حَيْثُ التَّكْفِيرُ وَعَدْمُهُ - عِنْدِي - هِيَ عَيْنُ مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَمَا فِي : « الدَّرَرُ السَّنِّيَّةُ » (1/102 - لابن قاسم - ، وَ «تَارِيخُ نَجْدٍ» (22/271) - لابن عَنَام - ، وَ «مَجْمُوعُ مُؤَلَّفَاتِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ» (القِسْمُ الثَّالِثُ/ج2/ص9) : « أَرْكَانُ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةُ : أَوَّلُهَا الشَّهَادَتَانِ ، ثُمَّ الْأَرْكَانُ الْأَرْبَعَةُ ؛ إِذَا أَقْرَبَهَا ، وَتَرَكَهَا تَهَاوُنًا ، فَتَحْنُ : وَإِنْ قَاتَلْنَاهُ عَلَى فِعْلِهَا ؛ فَلَا نُكْفِّرُ بِتَرْكِهَا . وَالْعُلَمَاءُ اخْتَلَفُوا فِي كُفْرِ التَّارِكِ لَهَا - كَسَلًا مِنْ غَيْرِ جُحُودٍ - ، وَلَا نُكْفِّرُ إِلَّا مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ - كُلُّهُمْ - ، وَهُوَ الشَّهَادَتَانِ » . وَالنَّصُّ - نَفْسُهُ - مَوْجُودٌ فِي «تَارِيخِ نَجْدٍ» (ص95) - لِلْأَلُوسِيِّ - مَعْرُوضًا لِلشَّيْخِ الْعَلَامَةِ عَبْدِ الْلطَّيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - .

وَبَابٌ ثَالِثٌ مِنَ الْبَيَانِ ؛ أَنْ أوردَ مَا ذَكَرَهُ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللطيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فِي «الدَّرَرِ السَّنِّيَّةِ» (1/479-480) - ضَمِنَ أَصُولَ عِلْمِيَّةٍ مُنْضَبِطَةٍ فِي (الْإِيمَانِ) وَ (الْكُفْرِ) - ؛ حَيْثُ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : «.. أَنَّ الْإِيمَانَ مُرَكَّبٌ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ ، وَالْقَوْلُ قِسْمَانِ : قَوْلُ الْقَلْبِ ، وَهُوَ : اعْتِقَادُهُ ؛ وَقَوْلُ اللِّسَانِ ، وَهُوَ : التَّكَلُّمُ بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ . وَالْعَمَلُ قِسْمَانِ : عَمَلُ الْقَلْبِ ، وَهُوَ : قَصْدُهُ ، وَاخْتِيَارُهُ ، وَمَحَبَّتُهُ ، وَرِضَاؤُهُ ، وَتَصَدِيقُهُ . وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ : كَالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالْحَجِّ ، وَالْجِهَادِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ . فَإِذَا زَالَ تَصَدِيقُ الْقَلْبِ ، وَرِضَاؤُهُ ، وَمَحَبَّتُهُ لِلَّهِ ، وَصِدْقُهُ ؛ زَالَ الْإِيمَانُ بِالْكَلِّيَّةِ . وَإِذَا زَالَ شَيْءٌ مِنَ الْأَعْمَالِ : كَالصَّلَاةِ ، وَالْحَجِّ ، وَالْجِهَادِ ؛ مَعَ بَقَاءِ تَصَدِيقِ الْقَلْبِ ، وَقَبُولِهِ ، فَهَذَا مَحَلٌّ خِلَافٍ : هَلْ يَزُولُ الْإِيمَانُ بِالْكَلِّيَّةِ إِذَا تَرَكَ أَحَدُ الْأَرْكَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ ؛ كَالصَّلَاةِ ، وَالْحَجِّ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالصَّيَامِ ، أَوْ لَا يَزُولُ ؟ وَهَلْ يَكْفُرُ تَارِكُهُ ، أَوْ لَا يَكْفُرُ ؟ وَهَلْ يَفْرَقُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، أَوْ لَا يَفْرَقُ ؟ فَأَهْلُ السُّنَّةِ : مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عَمَلِ الْقَلْبِ ؛ الَّذِي هُوَ : مَحَبَّتُهُ ، وَرِضَاؤُهُ ، وَاتِّقِيادُهُ ؛ وَالْمُرْجَنَةُ تَقُولُ : يَكْفِي التَّصَدِيقُ فَقَطْ ، وَيَكُونُ بِهِ مُؤْمِنًا !

وَالْخِلَافُ فِي أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ : هَلْ يَكْفُرُ أَوْ لَا يَكْفُرُ ؟ وَاقِعٌ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ : وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ السَّلَفِ : تَكْفِيرُ مَنْ تَرَكَ أَحَدَ الْمَبَانِي الْإِسْلَامِيَّةِ ؛ كَالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالصَّيَامِ ، وَالْحَجِّ . وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِلَّا مَنْ جَحَدَهَا . وَالثَّالِثُ : الْفَرْقُ بَيْنَ الصَّلَاةِ ، وَغَيْرِهَا . وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ مَعْرُوفَةٌ .

وَكَذَلِكَ : الْمَعَاصِي، وَالذُّنُوبُ ؛ الَّتِي هِيَ فِعْلُ الْمَحْظُورَاتِ ؛ فَرَّقُوا فِيهَا :
بَيْنَ مَا يُصَادِمُ أَصْلَ الْإِسْلَامِ، وَيُنَافِيهِ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ ؛ وَبَيْنَ مَا سَمَّاهُ
الشَّارِعَ كُفْرًا، وَمَا لَمْ يُسَمَّهِ . هَذَا مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَثَرِ، الْمُتَمَسِّكُونَ بِسُنَّةِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَدْلَةٌ هَذَا مَبْسُوطَةٌ فِي أَمَاكِنِهَا» .

قُلْتُ : هَذَا - بِطَوِيلِهِ - مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّطِيفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ...
وَهَذَا - نَفْسُهُ - مَا أَقُولُهُ وَأَعْتَقِدُهُ - وَلَا أَخْرُجُ عَنْهُ، وَلَا أَتَجَاوِزُهُ - ؛ مُبْتَدِئًا
عَنِ الْمُصْطَلَحَاتِ الْمُجْمَلَةِ، وَمُجَانِبًا الْأَلْفَافِ الْمُبْهَمَةِ، وَدَافِعًا (المعارك)
المُفْتَعَلَةَ !!

- ثَانِيًا -

أَمَّا قَوْلُ (بَعْضِ النَّاصِحِينَ) - فِي اسْتِفْتَائِهِمْ - عَنِّي - : (وَيَبْنِي هَذَيْنِ
الْكِتَابَيْنِ عَلَى نَقُولِ مُحَرِّفَةٍ عَنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَالْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ،
وغيرهما ...) !! فَأَقُولُ : هَذِهِ دَعْوَى بَاطِلَةٌ بَاطِلَةٌ ؛ أَمَّا عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ :
فَلَيْسَ لِذَلِكَ أَقْلٌ أَصْلٌ، وَلَا عَلَيْهِ شَيْءٌ دَلِيلٌ ؛ لَا فِي كَلَامِ اللَّجْنَةِ، وَلَا فِي كَلَامِ
(النَّاصِحِينَ) !! - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ - . وَمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ فَهُوَ بِالرَّدِّ
قَمِينٌ ! وَأَمَّا كَلَامُ الْإِمَامِ ابْنِ كَثِيرٍ : فَقَدْ ذَكَرْتُهُ (!) اللَّجْنَةُ الْمُوقَرَّةُ ؛ وَلَيْسَ
الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرُوا - سَدَّدَهُمُ اللَّهُ - ؛ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ، وَتَفْصِيلُهُ !

- ثَالِثًا -

أَمَّا كَلَامُ سَادَتِنَا الْمَشَايِخِ - أَعْضَاءِ اللَّجْنَةِ الْمُوقَرَّةِ - بِخُصُوصِ رَدِّهِمْ - :
فَأَوَّلُ مَسَائِلِهِ : دَعْوَى حَصْرِي الْكُفْرَ بِكُفْرِ الْجُحُودِ، وَالتَّكْذِيبِ، وَالِاسْتِحْلَالِ
الْقَلْبِيِّ ! وَعَزَوْا ذَلِكَ - سَدَّدَهُمُ اللَّهُ - إِلَى (صَفْحَةِ : 6- حَاشِيَةِ : 2)، وَ
(صَفْحَةِ : 22) مِنْ كِتَابِي : «التَّحْذِيرُ» ! ؛ مُبَيِّنِينَ الصَّوَابَ ؛ أَنَّ الْكُفْرَ
يَكُونُ بِالْإِعْتِقَادِ، وَبِالْقَوْلِ، وَبِالْفِعْلِ، وَبِالشَّكِّ ... فَأَقُولُ : أَمَّا مَا وَرَدَ فِي
(صَفْحَةِ 6- حَاشِيَةِ 2) ؛ فَأَصْلُهُ كَلَامُ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنٍ آلِ الشَّيْخِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فِي رِسَالَتِهِ «أَصُولُ وَضُؤَابِطِ

في التَّكْفِيرِ « (ص 63) - وَأَصْلُهَا فِي « الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ » (480/1) - ؛ فِي (أَنَّ الْكُفْرَ نَوْعَانِ : كُفْرُ عَمَلٍ، وَكُفْرُ جُحُودٍ وَعِنَادٍ ..) إلخ ...

وَلَيْسَ مِنِّي عَلَيْهِ زِيَادَةٌ، وَلَا إِضَافَةٌ، وَلَا تَعْلِيْقٌ ...

وَأَمَّا الْحَاشِيَّةُ ؛ فَمِنْ كَلَامِ ابْنِ حَزْمٍ فِي «الْإِحْكَامِ» (50-49/1) -
وَأَخْتَصِرُهُ - هُنَا - ؛ وَفِيهِ بَيَانٌ أَنَّ « الْكُفْرَ صِفَةٌ مِنْ جَدَدٍ شَيْئاً ... بَعْدَ قِيَامِ
الْحُجَّةِ ... بِقَلْبِهِ دُونَ لِسَانِهِ، أَوْ بِلِسَانِهِ دُونَ قَلْبِهِ، أَوْ بِهِمَا مَعاً، أَوْ عَمِلَ
عَمَلًا جَاءَ النَّصُّ بِأَنَّهُ مُخْرَجٌ لَهُ بِذَلِكَ عَنْ اسْمِ الْإِيمَانِ ». وَكَذَا كَلَامُ الْإِمَامِ
ابْنِ الْقَيْمِ فِي «الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ» (421/2) : «..فَمَنْ جَدَدَ شَيْئاً جَاءَ بِهِ
الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِأَنَّهُ جَاءَ بِهِ- ؛ فَهُوَ كَافِرٌ فِي
دِقِّ الدِّينِ وَجَلَّةٌ ». وَقَدْ نَقَلْتُ نَحْوَهُ - أَيْضاً - عَنْ الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ فِي «الْعُلُوقِ»
(ص 214) ! فَأَيْنَ كَلَامِي ؟! وَأَيْنَ حَصْرِي ؟! وَلَيْسَ هُوَ سِوَى هَذِهِ النُّقُولِ
(الْعِلْمِيَّةِ) !! بَلْ لَيْسَ فِيهِ أَيُّ كَلِمَةٍ (!) مِنْ لَفْظِي، وَلَا أَدْنَى لَفْظَةٍ (!) مِنْ
كَلَامِي !! . أَمَّا الذَّهَبِيُّ وَابْنُ الْقَيْمِ : فِيمَا مَانَ سَلَفِيَّانِ نَقِيَّانِ ؛ فَالْوَاجِبُ حَمْلُ
كَلَامِهِمَا عَلَى الْغَالِبِ، لَا عَلَى الْحَصْرِ ! وَالَا !!! ثُمَّ ؛ لِمَاذَا لَا يُحْمَلُ نَقْلِي
عَنْهُمَا - وَهُوَ عَيْنُ كَلَامِهِمَا وَقَوْلُهُمَا ! - عَلَى ذَلِكَ - أَيْضاً - وَهُوَ الْأَصْلُ -
!؟

وَأَمَّا كَلَامُ ابْنِ حَزْمٍ ؛ فَفِيهِ التَّكْفِيرُ بِالْقَوْلِ، وَالْقَلْبِ، وَالْعَمَلِ ! فَأَيْنَ مَكْمَنُ
الزَّلَلِ ؟! وَقَدْ نَقَلْتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - نَفْسِهِ - كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي
«مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (19-18/4) فِي ذِكْرِ اعْتِقَادِ ابْنِ حَزْمٍ، وَأَنَّهُ (يُسْتَحَمَدُ
بِمُوَافَقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ، مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ فِي مَسَائِلِ «الْقَدَرِ»، وَ
«الْإِرْجَاءِ»، وَنَحْوِ ذَلِكَ ..) ! فَعَلَى مَنْ الْمَلَامِ - بِذَاكَ الْكَلَامِ - ؟! أَعْلَى شَيْخِ
الْإِسْلَامِ ؟! هَذَا - كُلُّهُ - الْوَجْهَ الْأَوَّلُ ...

أَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي ؛ فَأَقُولُ : قَدْ نَقَلْتُ فِي « **التَّحْذِيرِ** » (ص 11) عَنْ الْعَلَامَةِ
الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَوْلَهُ فِي كِتَابِهِ
«الْإِرْشَادِ» (ص 203) : « وَحَدُّ الْكُفْرِ الْجَامِعُ لِجَمِيعِ أَجْنَاسِهِ، وَأَنْوَاعِهِ،
وَأَفْرَادِهِ : هُوَ جَدَدُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ جَدَدُ
بَعْضِهِ ». وَقَدْ عَلَّقْتُ عَلَيْهِ - هُنَاكَ - بِقَوْلِي - مُحَسِّنًا الظَّنَّ بِأَهْلِ الْعِلْمِ،
حَامِلًا إِيَّاهُ عَلَى أَحْسَنِ مَحَامِلِهِ- : « وَهَذَا لَا يُنَافِي عَدَّ أَقْسَامِ الْكُفْرِ سِتَّةً -
عَلَى مَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْعَقَائِدِ السَّلَفِيَّةِ ؛ فَإِنْ مَنْ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ
الْإِسْلَامِ بِالْإِيمَانِ الْجَازِمِ ؛ إِنَّمَا يَخْرُجُ عَنْهُ بِالْجُحُودِ لَهُ، أَوِ التَّكْذِيبِ بِهِ . أَمَّا
إِذَا كَانَ شَاكًّا، أَوْ مُعَانِدًا، أَوْ مُعْرِضًا، أَوْ مُنَافِقًا ؛ فَإِنَّهُ - أَصْلًا - لَيْسَ

بِمُؤْمِنٍ . ثُمَّ عَزَّوْتُ لـ « **صِيحَةَ نَذِيرٍ** » (ص 109-116) (**لِمَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ**) . وَفِيهِ - هُنَاكَ - النَّقْلُ عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ الْقَيْمِ فِي «الْمَدَارِجِ» عَدَّ أَنْوَاعَ الْكُفْرِ - كُلَّهَا - **سِتَّةً** - مُفَصَّلًا - . **فَأَيْنَ الْحَصْرُ؟! وَأَزِيدُ** - هُنَا - مُوَضِّحًا - أَكْثَرَ، وَأَكْثَرَ - أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ - أَيْضًا - غَالِبِيٌّ، وَلَيْسَ حَصْرِيًّا ؛ فَقَدْ يَطْرَأُ عَلَى (بَعْضِ) الْمُسْلِمِينَ شَكٌّ، أَوْ عِنَادٌ، أَوْ ...، أَوْ ... - إِلَى آخِرِ مَا قَدْ يَخْرُجُونَ بِهِ مِنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ - ؛ فَتأمل ... وَمِنْهُ - أَيْضًا - **تَقْسِيمُ الْإِمَامِ ابْنِ الْقَيْمِ** - فِي « **مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ** » (321/1- **بِتَحْقِيقِي، وَمُرَاجَعَةِ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبِي زَيْدٍ**)

- أَنْوَاعُ الْكُفْرِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

1- كُفْرٌ صَادِرٌ عَنْ جَهْلٍ، وَضَلَالٍ، وَتَقْلِيدِ الْأَسْلَافِ .

2- كُفْرٌ جُحُودٍ، وَعِنَادٍ، وَقَصْدٍ مُخَالَفَةِ الْحَقِّ .

3- كُفْرٌ إِعْرَاضٍ مَحْضٍ .

فَمَاذَا نَقُولُ فِي هَذَا التَّقْسِيمِ؟! وَإِلَى مَاذَا يَرْجِعُ؟! وَمَا هُوَ وَجْهُهُ؟! ثُمَّ - مِنْ بَابِ آخَرَ - هَلْ يُنْتَهَمُ الْعَلَامَةُ (السَّلَفِيُّ) ابْنُ سَعْدِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِالْإِرْجَاءِ، أَوْ بِمُوَافَقَةِ الْمُرْجِيَّةِ؟! أَمْ مَاذَا؟! وَلِذَلِكَ ؛ قُلْتُ فِي فِهْرَسِ «التَّحْذِيرِ» (ص 160) - مُقَدِّمًا - :

(لا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِ الْجُحُودِ هُوَ بَابِ الْكُفْرِ وَبَيْنَ كَوْنِ أَقْسَامِ الْكُفْرِ سِتَّةً)

... وَأَزِيدُ - هَا هُنَا - أَيْضًا - أَمْرَيْنِ : أَوَّلُهُمَا : أَنَّ الشَّيْخَ السَّعْدِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ذَكَرَ الْكَلَامَ - نَفْسَهُ - فِي أَوَاخِرِ كِتَابِهِ «مَنْهَجَ السَّالِكِينَ» (ص 112) - مُوَصَّلًا - ؛ فَقَالَ : « **وَالْمُرْتَدُّ هُوَ مَنْ خَرَجَ عَنِ دِينِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ بِفِعْلٍ، أَوْ قَوْلٍ، أَوْ اعْتِقَادٍ، أَوْ شَكٍّ . وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - تَفَاصِيلَ مَا يَخْرُجُ بِهِ الْعَبْدُ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَتَرْجِعُ كُلُّهَا إِلَى جَحْدٍ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ جَحْدٍ بَعْضِهِ** » . وَقَدْ نَقَلْتُهُ فِي «صِيحَةِ نَذِيرٍ» (ص 49). **فَهَا هُوَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَدْ جَمَعَ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ - فِعْلًا، وَقَوْلًا، وَاعْتِقَادًا، أَوْ شَكًّا - كَمَا هُوَ نَصُّ فُتُوَى اللَّجْنَةِ - هُنَا -، وَبَيْنَ إِرْجَاعِهِ تَفَاصِيلَ ذَلِكَ - كُلِّهِ - إِلَى (جَحْدٍ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ جَحْدٍ بَعْضِهِ) ! فَمَاذَا نَقُولُ؟! وَعَلَى مَاذَا نَحْمِلُ كَلَامَهُ؟! هَلْ نَقُولُ : هَذَا حَصْرٌ؟! أَمْ نَقُولُ : أَعْلَبِي؟! بَلْ قَدْ نَقَلْتُ فِي الْمَوْضِعِ - نَفْسِهِ**

- عَنْ الْعَلَامَةِ (السَّلَفِيِّ) حَافِظِ الْحَكَمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «أَعْلَامِ السُّنَّةِ الْمُنْشُورَةِ» (ص 175) قَوْلُهُ : « الْكُفْرُ أَصْلُهُ الْجُحُودُ، وَالْعِنَادُ ؛ الْمُسْتَلْزَمُ لِلْاِسْتِكْبَارِ وَالْعِصْيَانِ » ! فَمَاذَا نَقُولُ - أَيْضاً - ؟! أَمْرَجِي وَسَلَفِي ؟!! أم ماذا ؟! فالواجب (الواجب) إحسان الظن بكل (سَلَفِي)، وَعَدَمُ (الانجرار) وراء أي كلام (خَلْفِي)، أَوْ غَيْرِ عِلْمِي !! وَالأ ؛ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ كَلَامِ هَؤُلَاءِ (الْعُلَمَاءِ) - السَّلَفِيِّينَ - ؛ وَبَيْنَ مَا (اِثْنَقَد) عَلَيَّ مِنْ قَوْلِي - مَعَ أَنَّهُ وَاضِحٌ مُبِينٌ - ؟! وَلَقَدْ زِدْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بَيَاناً - بِحَمْدِ اللَّهِ - فِي كِتَابِي الْجَدِيدِ : « التَّعْرِيفُ وَالتَّنْبِيْهُ بِتَأْصِيْلَاتِ (الْعَلَامَةِ الْأَلْبَانِي) فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُرْجِيَّةِ » ؛ فَمِمَّا قُلْتُهُ - فِيهِ - بَعْدَ كَلَامِ - (ص 64) : « فَذَكِّرُ الشَّيْءَ دُونَ سِوَاهُ : لَا يَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُهُ، بَلْ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْغَالِبِ وَالْأَكْثَرِ .. » . ثُمَّ عَزَزْتُ ذَلِكَ بَعْدَهُ أَمْتِلَةً مِنْ دَقَائِقِ النُّقُولِ، عَنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْفُحُولِ .. وَفِي (ص 67-68) - مِنْهُ - بَيَانٌ مُفَصَّلٌ فِي ذَلِكَ - مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ - ؛ قُلْتُ فِيهِ : (كَمَا أَنَّ الْإِيمَانَ : قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَاعْتِقَادٌ ؛ فَمِثْلُهُ ضِدُّهُ - وَهُوَ الْكُفْرُ - : قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، وَاعْتِقَادٌ) . فَأَيْنَ - بِاللَّهِ - مَوْضِعُ الْاِثْتِقَادِ ؟!

أَمَّا الْمَوْضِعُ - الْآخَرُ ! - الَّذِي عَزَتْ إِلَيْهِ اللَّجْنَةُ الْمُبَجَّلَةُ ؛ - وَهُوَ (ص 22) مِنْ «التَّحْذِيرِ» - ؛ فَلَيْسَ هُوَ سِوَى نَقْلِ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (20/21)، وَهُوَ قَوْلُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « قَدْ تَقَرَّرَ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ : أَنَّهُمْ لَا يُكْفَرُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، وَلَا يُخْرِجُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ - إِذَا كَانَ فِعْلًا مِنْهُيًّا عَنْهُ ؛ مِثْلَ الزُّنَى، وَالسَّرْقَةِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ - مَا لَمْ يَتَضَمَّنْ (تَرْكُ الْإِيمَانِ) . وَأَمَّا إِنْ تَضَمَّنَ (تَرْكُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِالْإِيمَانِ بِهِ) ؛ مِثْلَ : الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ : فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِهِ . وَكَذَلِكَ يَكْفُرُ (بَعْدَ اعْتِقَادِ) وَجُوبِ الْوَاجِبَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، (وَعَدَمِ تَحْرِيمِ) الْمُحَرَّمَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ » . ثُمَّ عَلَّقْتُ بِقَوْلِي : « فَالْأَمْرُ كُلُّهُ - فِي دَائِرَةِ الْكُفْرِ - مَبْنِيٌّ عَلَى نَقْضِ الْإِيمَانِ، وَعَدَمِ الْاِثْتِقَادِ ؛ إِذَا [الْأَحْكَامُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مُرْتَبَةٌ عَلَى مَا كَسَبَهُ الْقَلْبُ وَعَقَدَ عَلَيْهِ] . » . وَمَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - . ثُمَّ ؛ مَا هُوَ مَعْنَى كَلِمَةِ (نَقْضُ الْإِيمَانِ) - هُنَا - ؟! وَعَلَى مَاذَا تَدُلُّ ؟! أَلَيْسَ تَحْتَهَا صُورٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَأَقْسَامٌ مُتَنَوِّعَةٌ ؟! أَمْ مَاذَا ؟!

- رابعاً -

دَعَوَى اللَّجْنَةُ الْمُوقِرَةَ عَلَيَّ (تَحْرِيفَ النَّقْلِ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ فِي أَنَّ جَنكِيْزَ خَانَ ادَّعَى فِي الْيَاسِقِ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ..) !! ثُمَّ أَشَارُوا إِلَيَّ عَزَوِي (!) ذَلِكَ إِلَى «الْبَدَايَةِ وَالنَّهَائَةِ» (118/13) ! ثُمَّ ذَكَرُوا - بَيْنَ قَوْسَيْنِ - كَلَاماً مَنَسُوباً إِلَيَّ - نَصُّهُ : (أَنَّ جَنكِيْزَ خَانَ ادَّعَى فِي الْيَاسِقِ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ سَبَبُ كُفْرِهِمْ) ؛ ثُمَّ قَالُوا : « وَعِنْدَ الرَّجُوعِ إِلَى الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ مَا نَسَبَهُ إِلَيَّ ابْنُ كَثِيرٍ » !! فَأَقُولُ : أَصْلُ نَصِّ كَلَامِي فِي «التَّحْذِيرِ» (ص 15) - فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّقْلِ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ - هُوَ قَوْلِي - شَارِحاً أَصْلَ مَسْأَلَةِ (التَّبْدِيلِ) - : « وَلِلْإِمَامِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيِّ كَلَامٌ آخَرُ فِيهِ بَيَانٌ جَيِّدٌ لِمَعْنَى (التَّبْدِيلِ) ؛ قَالَ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (624/2) : «إِنْ حَكَمَ بِمَا عِنْدَهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ : فَهُوَ تَبْدِيلٌ لَهُ يَوْجِبُ الْكُفْرَ ، وَإِنْ حَكَمَ بِهِ هُوَ وَمَعْصِيَةٌ : فَهُوَ ذَنْبٌ تُدْرِكُهُ الْمَغْفِرَةُ عَلَى أَصْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْقُرْآنِ لِلْمُذْنِبِينَ» . أَقُولُ : وَهَذَا - تَمَاماً - هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ ؛ وَلِلْقَدْ ضَمَّنَ الْفَرُطِيُّ فِي «الْجَامِعِ» (191/6) كَلَامَهُ - حَرْفِيّاً - ، وَنَقَلَهُ عَنِ الْفَرُطِيِّ - بِنَصِّهِ - الْعَلَامَةُ الشَّنْقِيطِيُّ (السَّلْفِيُّ) فِي «أَضْوَاءِ الْبَيَانِ» (103/2) - مُقَرَّراً لَهُ وَمُؤَيِّداً إِيَّاهُ - . أَقُولُ : وَهَذَا (التَّبْدِيلُ) هُوَ - ذَاتُهُ - الَّذِي قَامَ بِهِ جَنكِيْزُ خَانَ فِي (الْيَاسِقِ) ادِّعَاءً ؛ كَمَا بَيَّنَّ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنَّهَائَةِ» (118/13) مِنْ حَالِهِ فِي ذَلِكَ ... » . فَأَيْنَ الْعَزْوُ (بِالنَّصِّ) - حَتَّى يُنْقَى ! - ؟! إِنَّمَا هُوَ قَوْلٌ (مُجْمَلٌ) - لَيْسَ فِيهِ أَيْ نَصٌّ !! - بَلْ فِيهِ - فَقَطْ - مُجَرَّدُ (الْإِشَارَةِ) إِلَى بَيَانِ ابْنِ كَثِيرٍ لـ (حَالِهِ | أَيْ جَنكِيْزِ خَانَ | فِي ذَلِكَ) ! دُونَ أَيْ نَقْلِ لَأَيِّ نَصٍّ !!!

أَمَّا (نَصُّ) ابْنِ كَثِيرٍ - فِي «الْبَدَايَةِ» (118/13-أَحْدَاثُ سَنَةِ 624 هـ) - الَّذِي أَرَدْتُهُ - ؛ فَهُوَ التَّالِي : « وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ كَانَ يَصْعَدُ جَبَلًا ، ثُمَّ يَنْزِلُ ، ثُمَّ يَصْعَدُ ، ثُمَّ يَنْزِلُ - مِرَارًا - ، حَتَّى يَغِي ، وَيَقَعَ مَعْشِيًّا عَلَيْهِ ، وَيَأْمُرُ مَنْ عِنْدَهُ أَنْ يَكْتُبَ مَا يُلْقَى عَلَى لِسَانِهِ - حِينَئِذٍ - ! » . هَذَا (نَصُّ كَلَامِهِ) - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، وَفِيهِ ذِكْرُ (النَّصِّ) الْمُبَيِّنِ لـ (حَالِهِ | أَيْ : جَنكِيْزِ خَانَ | فِي ذَلِكَ) ... فَأَيْنَ مَا (نَسَبْتُهُ) لِابْنِ كَثِيرٍ ؟! وَأَيْنَ (النَّصِّ) فِي ذَلِكَ - عَلَيْهِ ، وَعِنْدَهُ - ؟! ثُمَّ - بَعْدُ - ؛ مَاذَا يُفْهَمُ مِنْ صَنِيعِ جَنكِيْزِ خَانَ - هَذَا - وَتَلْبِيسِهِ ؟! وَلَقَدْ نَقَلْتُ هَذَا الْكَلَامَ - بِنَصِّهِ - مُوضَّحاً - فِي كِتَابِي «صَيْحَةُ نَذِيرٍ» (ص 73) ، ثُمَّ عَلَّقْتُ عَلَيْهِ - بِقَوْلِي - : « مَا أَشْبَهَ الْيَوْمَ بِالْأَمْسِ ! فَالْصُّوْفِيَّةُ الْعُلَاهُ يُعْشَى عَلَيْهِمْ - فِي حِلْقِ الدُّكْرِ - ، ثُمَّ يَقُولُونَ : حَدَّثَنِي قَلْبِي عَنْ رَبِّي !! {تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ} .. وَلَيْسَ زَعْمُهُ هَذَا - أَنَّهُ (يُلْقَى) عَلَيْهِ - إِلَّا

ادّعاءً للنبوة، واقتراءً أنّه وحى من عند الله». وقد نقلت - قبله (ص 71) - عن شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (521/28-525) نقله عن أكبر مقدّمى التتار - قوله - : «هذان آيتان عظيمتان جاءا من عند الله: محمد، و جنكيسخان» ! فهما - بهذا - يلتقيان !! وأكرّر - أخيراً - أخرى - : أين (النص) - المنسوب - حتى يبيحث عنه (!)، ... ثم إذا به لا يوجد !!!؟ ثم ؛ هل البحث - ثمة - في أن النص (موجود) - أم لا ! - ؟! أم البحث في صحة دلالاته، وصواب معناه ؟! فكيف إذا كان النص (المراد) غير موجود - أصلاً -، ولكن دلالاته واضحة جلية - فرعاً - ؟!

- خَامِسًا -

دَعَوَى اللّجَنَةِ الْمُبْجَلَةِ عَلَيَّ أَنِّي : (تَقَوَّلْتُ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ؛ نَاسِبًا إِلَيْهِ أَنَّ الْحُكْمَ الْمُبْدَلَ لَا يَكُونُ كُفْرًا إِلَّا إِذَا كَانَ عَنْ مَعْرِفَةٍ، وَاعْتِقَادٍ، وَاسْتِحْلَالٍ) ؛ نَاسِبِيْنَهُ إِلَى «التَّحْذِيرِ» (ص 17-18) !! وَبِالتَّالِي ؛ فَهُوَ - عَلَى هَذَا - كَمَا ذَكَرُوا ! - (مَذْهَبُ الْمُرْجِنَةِ) !! فَأَقُولُ : نَصُّ مَا نَقَلْتُهُ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - بِحُرُوفِهِ - كَالْتَّالِي : «وَمَا أَجْمَلَ، وَأَقْوَى، وَأَثْبَتَ كَلِمَةً شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي «مُجْمَلِ اعْتِقَادِ السَّلَفِ» (267/3- «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى») : «وَالْإِنْسَانُ مَتَى (حَلَّلَ الْحَرَامَ) الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ، أَوْ (حَرَّمَ الْحَلَالَ) الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ، أَوْ بَدَّلَ الشَّرْعَ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ كَانَ كَافِرًا مُرْتَدًّا بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ. وَفِي مِثْلِ (هَذَا) نُزِّلَ قَوْلُهُ - عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ - : { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } ؛ أَيِ : هُوَ (الْمُسْتَحْلِلُ) لِلْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ». وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - أَيْضًا - فِي كِتَابِهِ الْعَظِيمِ «مِنْهَاجِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ» (131/5) : «وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ (لَمْ يَعْتَقِدْ) وَجُوبَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ؛ فَهُوَ كَافِرٌ؛ فَمَنْ (اسْتَحْلَلَ) أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا يَرَاهُ هُوَ عَدْلًا مِنْ غَيْرِ اتِّبَاعٍ لِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ؛ فَهُوَ كَافِرٌ...». ثُمَّ قَالَ - بَعْدَ كَلَامٍ - : «... فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ اسْتَلَمُوا، وَلَكِنْ - مَعَ هَذَا - لَا يَحْكُمُونَ إِلَّا بِالْعَادَاتِ الْجَارِيَةِ لَهُمْ ؛ الَّتِي يَأْمُرُ بِهَا الْمُطَاعُونَ ؛ فَهَؤُلَاءِ (إِذَا عَرَفُوا) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ إِلَّا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، فَلَمْ يَلْتَزِمُوا ذَلِكَ، بَلْ (اسْتَحْلَلُوا) أَنْ يَحْكُمُوا بِخِلَافِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ؛ فَهُمْ

كُفَّارٌ، وَإِلَّا كَانُوا جُهَالًا - كَمَنْ تَقَدَّمَ أَمْرُهُمْ - . ثُمَّ عَلَّقْتُ عَلَيْهِ بِقَوْلِي : « وَكَلَامُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَيْنَ وَاضِحٍ فِي أَنَّهُ بَنَى الْحُكْمَ عَلَى : الْمَعْرِفَةِ وَالْإِعْتِقَادِ، أَوِ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِسْتِحْلَالِ ؛ وَأَنَّ عَدَمَ وُجُودِ ذَلِكَ بِشَرْطِيهِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ الْكُفْرُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فَاعِلُهُ جَاهِلًا لَا كَافِرًا . فَلَمَّا رَأَى (الْبَعْضُ) ذَلِكَ - كَمِثْلِ (الْمُفَكِّرِ الْحَرَكِيِّ) **مُحَمَّدَ قُطْبَ** فِي « وَاقِعِنَا الْمُعَاصِرِ » (ص 331) !! - وَبَعْضُ تَلَامِيذِهِ !! - **حَذَفُوا مِنَ النَّقْلِ مَا يَبِينُهُ وَيُوضِحُهُ !** وَهُوَ قَوْلُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي آخِرِهِ : **«.. وَإِلَّا كَانُوا جُهَالًا ؛ كَمَنْ تَقَدَّمَ أَمْرُهُمْ !!»** ؛ **فَمَاذَا نَقُولُ ؟!** وَانْظُرْ - لِلْمَزِيدِ - : **«صِيْحَةُ نَذِيرٍ ...»** (ص 95-109) تَحْتَ عُنْوَانِ : (التَّكْفِيرُ)، وَ (ص 117-126) . تَحْتَ عُنْوَانِ : (الْحُكْمُ وَقَاعِدُهُ الْعُدْرُ بِالْجَهْلِ) . قُلْتُ : هَذَا كَلَامِي، وَهَذَا تَعْلِيْقِي ؛ **فَأَيْنَ التَّقْوِيلُ، وَالتَّقْوِيلُ ؟!** **بَلْ أَيْنَ مَذْهَبُ الْمُرْجِنَةِ ؟! وَأَيْنَ قَوْلُهُمْ ؟!** وَلَقَدْ نَقَلْتُ فِي «التَّحْذِيرِ» (ص 90) - نَفْسِهِ - عَنْ سَمَاحَةِ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الْوَالِدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَوْلَهُ - مُوَافِقًا قَوْلَ شَيْخِنَا الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي (**مَسْأَلَةِ التَّكْفِيرِ**) - وَهُوَ مَعْرُوفٌ، مَعْرُوفٌ، مَعْرُوفٌ ! - وَمُثْنِيًّا عَلَيْهِ - مَا نَصَّهُ : **« لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُكْفَرَ مِنْ حُكْمٍ بَغِيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ (بِمُجَرَّدِ الْفِعْلِ) ، مِنْ دُونِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ (اسْتَحْلَلَّ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ) ، وَاحْتِجَّ بِمَا جَاءَ فِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَعَنْ غَيْرِهِ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ ...فَمَنْ (اسْتَحْلَلَّ الْحُكْمَ) بَغِيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، أَوْ الزَّيْنِ، أَوْ الرَّبِّا - أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ الْمُجْمَعِ عَلَى تَحْرِيمِهَا - : فَقَدْ كَفَرَ كُفْرًا أَكْبَرَ، وَظَلَمَ ظُلْمًا أَكْبَرَ، وَفَسَقَ فِسْقًا أَكْبَرَ . وَمَنْ فَعَلَهَا بِدُونِ (اسْتِحْلَالِ) ؛ كَانَ كُفْرُهُ كُفْرًا أَصْغَرَ، وَظُلْمُهُ ظُلْمًا أَصْغَرَ، وَهَكَذَا فِسْقُهُ» .**

وَقَدْ نَقَلْتُ فِي «التَّحْذِيرِ» (ص 11-12) - نَفْسِهِ - عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ وَصَفَهُ مَسْأَلَةَ الْحُكْمِ بَغِيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، أَنَّهَا : (**مِنْ الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ قِطْعًا**) .. فَكَيْفَ يَكُونُ كُفْرُ الْمُتَلَبِّسِ بِهَا (**حَقِيقَةً**) ؟! وَنَقَلْتُ فِي «التَّحْذِيرِ» (ص 24) - أَيْضًا - **عَنِ الْعَلَامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ** - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَوْلَهُ : **« فَالْحُكْمُ بَغِيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْكُفْرِ، وَيَكُونُ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ (إِذَا اعْتَقَدَ حِلَّهُ) » بَلْ هَذِهِ ثَلَاثُ فِتَاوَى سَابِقَةٍ لِلْجَنَّةِ الدَّائِمَةِ - نَفْسِهَا - أَيَّامَ رِنَاسَةِ سَمَاحَةِ أَسْتَاذِنَا الْوَالِدِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ؛ فِيهَا هَذَا التَّفْصِيلُ - ذَاتُهُ - : - الْفِتَاوَى الْأُولَى رَقْمَ (5226) :**

« س : مَتَى يَجُوزُ التَّكْفِيرُ ؟ وَمَتَى لَا يَجُوزُ ؟ وَمَا نَوْعُ التَّكْفِيرِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى - : { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } ؟

ج : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَبَعْدُ :
فَأَمَّا قَوْلُكَ : مَتَى يَجُوزُ التَّكْفِيرُ ؟ وَمَتَى لَا يَجُوزُ ؟ فَنَرَى أَنْ تُبَيِّنَ لَنَا الْأُمُورَ
الَّتِي أَشْكَلَتْ عَلَيْكَ حَتَّى تُبَيِّنَ لَكَ الْحُكْمَ فِيهَا . فَأَمَّا نَوْعُ التَّكْفِيرِ فِي قَوْلِهِ -
تَعَالَى - : { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } **فَهُوَ كُفْرٌ أَكْبَرُ**
؛ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَمُجَاهِدٌ
يَرْحَمُهُ اللَّهُ : **وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ رَدًّا لِلْقُرْآنِ، وَجَحْدًا لِقَوْلِ الرَّسُولِ**
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ كَافِرٌ . انْتَهَى . وَأَمَّا مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ
وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ عَاصٍ، لَكِنْ حَمَلَهُ عَلَى الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ
مِنَ الرِّشْوَةِ، أَوْ غَيْرِ هَذَا، أَوْ عِدَاوَتُهُ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، أَوْ قَرَابَتُهُ، أَوْ صِدَاقَتُهُ
لِلْمَحْكُومِ لَهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ : فَهَذَا لَا يَكُونُ كُفْرُهُ أَكْبَرُ ؛ بَلْ يَكُونُ عَاصِيًا، وَقَدْ
وَقَعَ فِي كُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ، وَظَلَمٍ دُونَ ظَلَمٍ، وَفِسْقٍ دُونَ فِسْقٍ .

وَقَدْ نَقَلْتُ هَذِهِ الْفَتَاوَى فِي كِتَابِي «التَّحذِيرُ» (ص 117-118) - الْمَرْدُودِ
عَلَيْهِ ! - نَفْسِهِ - ! - ... الْفَتَاوَى الثَّانِيَةِ رَقْم (5741) :

« **س :** مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ؛ هَلْ هُوَ مُسْلِمٌ ؟ أَمْ كَافِرٌ كُفْرًا أَكْبَرًا،
وَتَقْبَلُ مِنْهُ أَعْمَالُهُ ؟

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ؛ وَبَعْدُ :

ج : قَالَ - تَعَالَى - : { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ } ،
وَقَالَ - تَعَالَى - : { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ } ، وَقَالَ
- تَعَالَى - : { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ } ، **لَكِنْ إِنْ**
اسْتَحَلَّ ذَلِكَ، وَاعْتَقَدَهُ جَائِزًا فَهُوَ كُفْرٌ أَكْبَرُ، وَظَلَمٌ أَكْبَرُ، وَفِسْقٌ أَكْبَرُ يَخْرُجُ
مِنَ الْمِلَّةِ، أَمَّا إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الرِّشْوَةِ، أَوْ مَقْصَدٍ آخَرَ، وَهُوَ (يَعْتَقِدُ
تَحْرِيمَ) ذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ أَثِمٌ ؛ يُعْتَبَرُ كَافِرًا كُفْرًا أَصْغَرَ، وَظَالِمًا ظُلْمًا أَصْغَرَ،
وَفَاسِقًا فِسْقًا أَصْغَرَ لَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْمِلَّةِ؛ كَمَا أَوْضَحَ ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي
تَفْسِيرِ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ» .

- الْفَتَاوَى الثَّالِثَةُ رَقْم (6310) :

« **س :** مَا حُكْمُ مَنْ يَتَحَاكَمُ إِلَى (الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ) ، وَهُوَ يَعْلَمُ بِطِلَانِهَا،
فَلَا يُحَارِبُهَا، وَلَا يَعْمَلُ عَلَى إِزَالَتِهَا ؟

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ؛ وَبَعْدُ :

ج : الْوَاجِبُ التَّحَاكُمُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ، قَالَ - تَعَالَى - : {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}، وَقَالَ - تَعَالَى - : {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}. وَالتَّحَاكُمُ يَكُونُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى -، وَإِلَى سُنَّةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فَإِنْ لَمْ يَتَحَاكَمْ إِلَيْهِمَا (مُسْتَحِلًّا) التَّحَاكُمُ إِلَى غَيْرِهِمَا مِنْ (القَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ) بِدَافِعٍ طَمَعَ فِي مَالٍ أَوْ جَاهٍ أَوْ مَنْصِبٍ ؛ فَهُوَ مُرْتَكِبٌ مَعْصِيَةً، وَفَاسِقٌ فَسَقًا دُونَ فَسَقٍ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْ دَائِرَةِ الْإِيمَانِ » .

وَلَا يُقَالُ - تَشْكِيكًا !- : هَذَا غَيْرُ ذَلِكَ ! فِكَلَامُ اللَّجْنَةِ - هُنَا - فِي (الْحُكْمِ) بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ) ؛ لَا فِي (التَّحْدِيدِ) ! أَوْ (التَّشْرِيعِ الْعَامِّ) ! فَأَقُولُ : وَهَلْ (القَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ) غَيْرُ ذَلِكَ ؟! سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ! فَلَا أُطِيلُ ...

فَمَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ كَلَامِي، وَكَلَامِ هَؤُلَاءِ الْجَلَّةِ مِنَ الْأَئِمَّةِ ؟! وَأَيْنَ وَجْهَ غَلْطِهِ ؟! وَمَا هِيَ الْأَدِلَّةُ (الْعِلْمِيَّةُ) عَلَى دَعْوَى التَّخَطُّطِ هَذِهِ ؟! ... فِكَلَامٌ (وَأَفْقَتْ) فِيهِ إِمَامِي هَذَا الزَّمَانِ-ابْنُ بَارِزٍ وَالْأَلْبَانِي-رَحِمَهُمَا اللَّهُ -؛ هَلْ يُقَالُ - فِيهِ - : إِرْجَاءٌ، أَوْ : مُرْجَنَةٌ ؟!! وَلَيْسَ مَا قُلْتُهُ إِلَّا قَوْلُهُمْ !! وَهَا هُنَا - أَخِيرًا - تَنْبِيهُ مُهِمٌّ - جِدًّا - ؛ وَهُوَ أَنَّ بَعْضَ الْمُخَالَفِينَ مِنَ الْمُكَفِّرِينَ (!) يَتَكَبَّرُونَ عَلَى أَمْثَالِ (تِلْكَ) الْفَتَاوَى (!) ؛ لِيُصْدِرُوا مِنْ خِلَالِهَا أَحْكَامًا عَاطِفِيَّةً (شَبَابِيَّةً) جَزَافِيَّةً (!) عَلَى بَعْضِ الدُّوَلِ (الإِسْلَامِيَّةِ) - نَعَمْ ؛ (الإِسْلَامِيَّةِ) ! - الْمُعَاصِرَةِ ؛ بِحُجَّةٍ أَنَّ هَذِهِ الدُّوَلُ لَهَا (قَوَانِينُ)، وَ (تَشْرِيعَاتٌ عَامَّةٌ) !!! تُخَالِفُ حُكْمَ اللَّهِ ! وَتُقَنَّ بِهَا الْحُكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - أَوْ (تُسَبِّدُهُ) ! - !! ثُمَّ يَضْرِبُ أَوَّلِيكَ (!) أَمْثَلَةً عَلَى تِلْكَ التَّشْرِيعَاتِ الْعَامَّةِ (!) بِقَوَانِينِ الرِّبَا وَالْبُنُوكِ، وَقَوَانِينِ الْجَمَارِكِ وَالْمُكُوسِ - الْمُنتَشِرَةِ فِي كُلِّ (مَكَانٍ) ! - وَغَيْرِ هَذَا مِنْ أَمْثَالِهِ - ... ثُمَّ تَكُونُ النَّتِيجَةُ - مِنْهُمْ ! - إِصْدَارَ الْأَحْكَامِ التَّكْفِيرِيَّةِ عَلَى هَذِهِ الدُّوَلِ ! ثُمَّ يَتَّبِعُ أَحْكَامَ التَّكْفِيرِ فِتَاوَى التَّفْجِيرِ .. ثُمَّ فِتْنٌ عَظِيمَةٌ - فِي الْأُمَّةِ - لَهَا أَوَّلٌ، وَلَيْسَ لَهَا آخِرٌ ! وَمَا وَضَعَ الْجَزَائِرَ عَنِ الْفُطْنِ بَبْعِيدٍ !! وَالْمُتَعَطِّ بِغَيْرِهِ هُوَ السَّعِيدُ ... فَكَيْفَ مِنَ الْمُمْكِنِ - أَيُّهَا السَّادَةُ الْأَفَاضِلُ، وَالْمَشَايِخُ الْأَكَابِرُ - أَنْ نَرُدَّ عَلَى هَؤُلَاءِ الْجَهْلَةِ الْمُبْطِلِينَ تَمَسُّكُهُمْ بِأَمْثَالِ هَاتِيكَ الْفَتَاوَى ؛ الَّتِي يُؤَيِّدُونَ بِهَا انْحِرَافَاتِهِمْ، وَيَنْتَصِرُونَ فِيهَا لِأَهْوَائِهِمْ؟! لَا بُدَّ مِنْ جَوَابٍ (قَاطِعٍ) حَازِمٍ،

جازم ! وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الضَّوَابِطِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي مِثْلِ هَذَا ! وَلَا بُدَّ مِنَ الْوُضُوحِ الْبَيِّنِ - الْبَيِّنِ - الَّذِي لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ - بَعْدَهُ - ! رَحْمَةً بِالْأُمَّةِ، وَتَقْوَى لِلَّهِ فِي (شَبَابِهَا) ... وَلَا بُدَّ مِنْ حَسْمِ الْأَمْرِ - بِصُورَةٍ نِهَائِيَّةٍ ! - قَبْلَ أَنْ نَكُونَ - نَحْنُ أَنْفُسَنَا - الزَّئِدَ الَّذِي نُورِي بِهِ فِتْنًا عَظِيمَةً - فِي الْأُمَّةِ - ؛ يَنَالُنَا - نَحْنُ - أَوَّلَ مَا يَنَالُ - نَارُهَا وَشَرُّرُهَا، وَدُخَانُهَا، وَأَثَرُهَا ... فَحِينُنْذٍ ؛ يَتَسَّعُ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ، وَتَكُونُ مُصِيبَةٌ مُثِيرَةٌ كَبِيرَةٌ - لَيْسَ لَهَا رَادٌّ وَلَا دَافِعٌ !! فَالْحَذَرُ، الْحَذَرُ، الْحَذَرُ ... وَإِلَّا !!!

وَأخيراً (أَكْرَرُ) : أَيْنَ التَّقْوَلُ ؟! وَأَيْنَ الْمُوَافَقَةُ لِمَذْهَبِ الْمُرْجِنَةِ ؟!

- سَادِسًا -

دَعَايَ اللَّجْنَةُ الْمُوقِرَةَ أَنِّي (حَرَفْتُ مُرَادَ سَمَاحَةِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي رِسَالَتِهِ «تَحْكِيمُ الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ»)، مُشِيرِينَ - سَدَّدَهُمُ اللَّهُ - إِلَى أَنِّي (زَعَمْتُ أَنَّ الشَّيْخَ يَشْتَرِطُ **الاستِحْلَالَ الْقَلْبِيَّ**) !!

فَأَقُولُ : لَقَدْ تَكَلَّمْتُ فِي «التَّحْذِيرِ» (ص 25-28) عَلَى رِسَالَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَنَقَلْتُ عَنْهُ - مِنْهَا - عِدَّةَ نُقُولٍ، وَعَلَّقْتُ عَلَيْهَا عِدَّةَ تَعْلِيلَاتٍ، وَلَيْسَ فِي أَيِّ مِنْهَا - **مُطْلَقًا** - كَلِمَةٌ (**الاستِحْلَالَ الْقَلْبِيَّ**) !! فَمِنْ أَيْنَ (**جِيءَ**) بِهَا ؟! وَمَاذَا وَرَاءَهَا ؟! وَأَكْرَرُ - هَا هُنَا - مَا نَقَلْتُهُ - فِي « **التَّحْذِيرِ** » (ص 27) - ثُمَّ فِي « **صِيحَةِ نَذِيرٍ** » (ص 96)، وَأَخِيرًا فِي «التَّعْرِيفِ وَالتَّنْبِيهِ» (ص 70) - عَنْ سَمَاحَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي « **فَتَاوِيهِ** » (80/1) عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى (تَحْقِيقِ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»)، وَكَذَلِكَ تَحْقِيقِ مَعْنَى «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» ؛ - مُبَيِّنًا وَجُوهَ ذَلِكَ - : «... مِنْ تَحْكِيمِ شَرِيعَتِهِ، وَالتَّقْيِيدِ بِهَا، وَتَبْذُورِ مَا خَالَفَهَا مِنْ (القَوَانِينِ)، وَالْأَوْضَاعِ، وَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، وَالَّتِي مِنْ حَكَمٍ بِهَا، أَوْ حَاكَمَ إِلَيْهَا - مُعْتَقِدًا صِحَّةَ ذَلِكَ وَجَوَازَهُ - : فَهُوَ كَافِرٌ الْكَفَرُ النَّاقِلُ عَنِ الْمِلَّةِ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ - بِدُونِ اعْتِقَادِ ذَلِكَ وَجَوَازِهِ - : فَهُوَ كَافِرٌ الْكَفَرُ الْعَمَلِيُّ الَّذِي لَا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ». مَعَ التَّذْكِيرِ وَ (التَّنْبِيهِ)

إلى أن تاريخ هذه الفتوى إنما هو (بعد) رسالة « تحكيم القوانين »
بخمس سنين ! فما هو القول الحق الأمين ؟! وما هو وجه الصواب
واليقين ؟! مع التنبيه - والتنبيه - إلى أن كلامه في (القوانين) !! وأورد -
أخيراً - سؤالاً وجهته مجله «الفرقان» الكويتية - (عدد : 82) (ص 12) -
لسماحة شيخنا العلامة الوالد أبي عبد الله عبد العزيز بن عبد الله بن باز
- رحمه الله - نصه :

« هناك فتوى للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - يستدل
بها أصحاب التكفير - هؤلاء - على أن الشيخ لا يفرق بين من حكم بغير
شرع الله - عز وجل - مستحلاً، ومن ليس كذلك، كما هو التفريق
المعروف عند العلماء » .

فقال الشيخ ابن باز : « هذا الأمر مستقر - كما قدمت - أن من (استحل)
ذلك فقد كفر، أما إذا قامت دولة إسلامية لديها القدرة : فعليها أن تجاهد
من لا يحكم بما أنزل الله حتى تلزمه بذلك » .

فقال السائل :

« هم يستدلون بفتوى الشيخ [محمد] بن إبراهيم ؟! » .

فقال الشيخ ابن باز : « محمد بن إبراهيم ليس بمعصوم، فهو عالم من
العلماء، يخطئ ويصيب، وليس بنبي ولا رسول، وكذلك شيخ الإسلام ابن
تيمية، وابن القيم، وابن كثير - وغيرهم من العلماء - ؛ كلهم يخطئ
ويصيب، < ويؤخذ من قولهم ما وافق الحق، وما خالف الحق يرد على
قائله » .

أقول : هذا كلامه - رحمه الله عليه - وهو علمي عال ؛ أقول به - قلباً
وقالِباً - ؛ لا أتجاوزُه ولا أحيِدُ عنه ومن فهم مني - أو نقل عني ! -
خلاف ذلك - أو غيره ! - : فهو مخطئ، مخطئ، مخطئ !!! ولا ينبغي -
البتة - التشكيك بكلام سماحة الشيخ - هذا - أو غيره ! - بحجة (!) أنه لم
يحرر عنه (!) ؛ لكونه مسجلاً على شريط !!! أو غير ذلك .. فهذا - هكذا -
- تشكيك بمعظم علم سماحة الشيخ ابن باز - رحمه الله - وفتاويه،
وتوجيهاته، ومحاضراته .. إذ كلها كذلك ! وهذا خطرٌ خطرٌ ؛ والإنصاف
عزيز ...

- سابعاً -

دَعَوَى اللّٰجِنَةَ الْمُبْجَلَةَ أَنِّي عَلَّقْتُ (عَلَى كَلَامٍ مِّنْ ذِكْرِ مَنْ أَهْلَ الْعِلْمِ بِتَحْمِيلِ
كَلَامِهِمْ مَا لَا يَحْتَمِلُهُ) !! وَقَدْ ذَكَرُوا - سَدَّدَهُمُ اللَّهُ - أَرْقَامَ صَفَحَاتِ ذَلِكَ فِي
كِتَابِي «التَّحْذِيرِ» (ص 108 و 109 و 110) !! فَأَقُولُ : أَمَّا الْمَوْضِعُ
الْأَوَّلُ (ص 108) ؛ فَلَيْسَ فِيهِ - فِي الْمَثْنِ - إِلَّا كَلَامُ فَضِيلَةَ أَسْتَاذِنَا الشَّيْخِ
ابْنِ عُثَيْمِينَ - عَافَاهُ اللَّهُ - بِنَصِّهِ - فِي أَحْوَالِ الْحَاكِمِ بَعِيرٍ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ !
وَلَيْسَ لِي فِيهِ أَيُّ لَفْظَةٍ !! ... وَأَمَّا الْحَاشِيَّةُ ؛ فَهِيَ نَقْلٌ عَنْهُ - أَيْضاً -
بِالنَّصِّ - مِنْ «فَتَاوِيهِ» - فِي الْمَسْأَلَةِ نَفْسِهَا - ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ
أَيُّ كَلِمَةٍ (!) مِنْ إِنْشَائِي - مُطْلَقاً - !!! فَمَا الْعَمَلُ ؟! وَمَا الْمَصِيرُ ؟! وَأَمَّا
الْمَوْضِعُ الثَّانِي (ص 109) - فِي الْمَثْنِ - ؛ فَهُوَ تَمَامُ نَصِّ فَضِيلَةَ أَسْتَاذِنَا
الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ - مَتَّعَ اللَّهُ بِهِ - ذَاكَ ! - ؛ وَفِيهِ قَوْلُهُ : «مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ
مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - بَدَلًا عَنْ دِينِ اللَّهِ - ؛ فَهَذَا كُفْرٌ أَكْبَرُ مُخْرَجٌ عَنِ الْمِلَّةِ ؛ لِأَنَّهُ
جَعَلَ نَفْسَهُ مُشْرَعًا مَعَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ؛ وَلِأَنَّهُ كَارَهُ لَشَرِيعَتِهِ» . وَقَدْ
عَلَّقْتُ عَلَيْهِ - فِي الْحَاشِيَّةِ - بِقَوْلِي : «وَهَذَا شَرْطٌ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِالْإِعْتِقَادِ ،
أَوْ بِالْجُحُودِ (وَمَا أَشْبَهَهُمَا أَوْ دَلَّ عَلَيْهِمَا) بَيِّقِينَ لَا شُبُهَةَ فِيهِ ، وَلَا شَكَّ
يَعْتَرِيهِ ، وَإِلَّا : فَهَلْ يُعْرِفُ الْكُفْرَ وَالرَّدَّةَ - الْمَبْنِيَّانِ عَلَى الْكُفْرِ - بِمُجَرَّدِ
الْمُخَالَفَةِ وَمَحْضِ التَّرْكِ ؟!» . وَأَقُولُ - الْآنَ - : أَيْنَ أَدْنَى (أَدْنَى) وَجْهِ
مُخَالَفَةٍ فِي هَذَا التَّعْلِيلِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ ابْنِ سَعْدِيٍّ ، وَالشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ -
وغيرِهِمَا - ؟! مَعَ التَّنْبِيهِ - وَالتَّنْبِيهِ - إِلَى قَوْلِي - فِي التَّعْلِيلِ - بَعْدَ ذِكْرِ
الْإِعْتِقَادِ ، وَالْجُحُودِ - : (وَمَا أَشْبَهَهُمَا ، أَوْ دَلَّ عَلَيْهِمَا) ... فَلَا حَصَرَ -
أَوَّلًا - ، وَلَا تَقْوَلَ - ثَانِيًا - ، وَلَا أَدْنَى (تَحْمِيلٍ) - ثَالِثًا - !!! وَهَلِ الْخَلَلُ -
إِنْ وَجَدَ ! - خَلَلَ إِعْتِقَادِي وَمَنْهَجِي ، أَمْ مُجَرَّدُ مَلْحَظٍ عِبَارَةٍ وَلَفْظٍ ؟! أَمَّا
الْمَوْضِعُ الثَّالِثُ (ص 110) ؛ فَلَيْسَ فِيهِ - فِي الْمَثْنِ - إِلَّا كَلَامُ ثَالِثٍ لِفَضِيلَةَ
الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ - أَطَالَ اللَّهُ بِقَاءَهُ - أَيْضاً - ؛ رَدًّا عَلَى بَعْضِ الشُّبُهَاتِ
(عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الشَّبَابِ) فِي مَسْأَلَةٍ (أَنَّ هَؤُلَاءِ الْحُكَّامَ مُبَدِّلُونَ) ؛ مَعَ بَيَانِ
بَعْضِ آثَارِ ذَلِكَ ؛ كـ (مَسْأَلَةِ الْخُرُوجِ عَلَى الْحُكَّامِ ..) .. وَأَمَّا تَعْلِيلِي - فِي
الْحَاشِيَّةِ - ؛ فَهُوَ قَوْلِي - بِالنَّصِّ - : «وَهَذِهِ الشُّبُهَةُ - أَغْنَى : دَعَايَ
الْإِسْتِبدَالَ - هِيَ أَكْثَرُ الشُّبُهَاتِ الَّتِي تَسْمَعُهَا مِنَ الْمُكْفَرِينَ ، أَوْ تَقْرُوهَا لَهُمْ !
وَجَوَابُ الشَّيْخِ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - وَاضِحٌ جَدًّا ، دُونَ أَدْنَى لُبْسٍ .. لَكِنَّهُمْ

يَحْرَفُونَ وَيَحْرَفُونَ، وَيَهْرَفُونَ بما لَا يَعْرِفُونَ، وَإِلَى اللَّهِ الْمُشْتَكَى . أَقُولُ
: فَأَيْنَ التَّعْلِيقُ؟! وَأَيْنَ التَّحْمِيلُ؟! فَضْلاً عَنِ التَّقْوِيلِ؟! وَلَيْسَ مَا
قُلْتُهُ إِلَّا ثَنَاءً عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ، وَتَأْيِيداً لَهُ، وَمُوَافَقَةً عَلَيْهِ ... دُونَ أَدْنَى
أَدْنَى إِضَافَةٍ، أَوْ أَقْلٍ (تَعْدِيلٍ) !!

...« وَإِلَى اللَّهِ الْمُشْتَكَى » { فَصَبْرٌ جَمِيلٌ } .

- ثَامِناً -

دَعَوَى اللَّجْنَةُ الْمُوقِرَةَ - سَدَّهَا اللَّهُ - (أَنْ فِي الْكِتَابِ [أَي : «التَّحْذِيرِ»]
التَّهْوِينَ مِنَ الْحُكْمِ بغير ما أَنْزَلَ اللَّهُ - وبِخَاصَّةٍ (صَفْحَةُ 5 / حَاشِيَةِ 1) ؛
بَدَعَوَى أَنَّ الْعِنَايَةَ بِتَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ مُشَابَهَةٌ لِلشَّيْعَةِ -
الرَّافِضَةِ -، وَهَذَا غَلَطٌ شَنِيعٌ) ! فَأَقُولُ : نَعَمْ - وَاللَّهِ - هُوَ غَلَطٌ شَنِيعٌ
شَنِيعٌ، وَبَاطِلٌ فَظِيعٌ فَظِيعٌ .. لَكِنْ : لَوْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا ذَكَرُوا - أَيْدَهُمُ اللَّهُ
بِنَصْرِهِ - !! وَلَكِنَّ الْوَاقِعَ غَيْرُ ذَلِكَ، بَلْ عَكْسُهُ ! وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهِ :

1- حَاشِيَتِي الْمَقْصُودَةُ (!) فِي فُتُوَى اللَّجْنَةِ إِنَّمَا جَاءَتْ تَعْلِيقاً مِنِّي عَلَى (نَقْلِي)
لِكَلَامِ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ - فَسَحَّ اللَّهُ مَدَّتَهُ - فِي بَيَانِ أَنَّ
مَسْأَلَةَ الْحُكْمِ بغير ما أَنْزَلَ اللَّهُ (مِنَ الْمَسَائِلِ الْكُبْرَى الَّتِي ابْتُلِيَ بِهَا حُكَّامُ
هَذَا الزَّمَانِ) ... فَهَلْ يُوصَفُ الْأَمْرُ (الْهَيْنُ) - أَوِ الْمُهُونُ بِهِ !- بِأَنَّهُ (مِنْ
الْمَسَائِلِ الْكُبْرَى) ؟!

2- لَيْسَ فِي كَلَامِي جُمْلَةٌ (تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ) الْمَذْكُورَةُ (!) فِي فُتُوَى
اللَّجْنَةِ - مُطْلَقاً ؛ لَا تَصْرِيحاً، وَلَا تَلْمِيحاً !!! وَإِنَّمَا كَلَامِي كُلُّهُ (تَرْكَزٌ)
حَوْلَ مُصْطَلَحِ (الْحَاكِمِيَّةِ) - الْحَزْبِيِّ الْحَرَكِيِّ -، وَ(بَعْضُ) التَّطْبِيقَاتِ
الْبَدْعِيَّةِ لِهَذَا الْمُصْطَلَحِ !! وَفَرَقٌ جَدًّا (جَدًّا) بَيْنَ (الْحَاكِمِيَّةِ) - مُصْطَلَحًا
وَوَاقِعًا ! -، وَبَيْنَ (تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ) فِي مَسْأَلَةِ (الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) -
حُكْمًا وَشَرْعًا - . مِنْ أَجْلِ هَذَا قُلْتُ فِي «صَيْحَةِ نَذِير» (ص 86-87) :
الْحَاكِمِيَّةُ بِمَذْلُولِهَا الشَّرْعِيِّ الصَّحِيحِ الشَّامِلِ - الْقَائِمِ عَلَى قَوْلِهِ - تَعَالَى - :

{إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ} - ؛ أَصْلُ دِينِي مُهِمٌّ، وَقَاعِدَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَاجِبَةٌ. فَهَلْ يَقُولُ هَذَا مُهَوَّنٌ؟!

ثُمَّ فَصَّلْتُ الْقَوْلَ - بِفَضْلِ اللَّهِ وَحْدَهُ - فِي التَّفْرِيقِ (بَيْنَ «الْحَاكِمِيَّةِ» فِي مَدْلُولِهَا الصَّحِيحِ - عِنْدَنَا مَعَاشِرَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ مَنْهَجِ السَّلَفِ -، وَبَيْنَ «الْحَاكِمِيَّةِ» فِي مَدْلُولِهَا الْمُخْتَزَلِ الضَّيِّقِ - عِنْدَ الْمُكْفَرِينَ، وَالْحَمَاسِيِّينَ، وَالْمُهَيِّجِينَ ...) مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ - بِحَمْدِ اللَّهِ - . وَقَدْ نَقَلْتُ فِي «صِيحَةِ نَذِيرٍ» (ص 84) نَقُولاً عِدَّةً ؛ مِنْهَا مَا ذَكَرْتُهُ عَنِ الْأَخِ الدُّكْتُورِ الشَّيْخِ نَاصِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفِقَارِيِّ - وَفَقَّهُ اللَّهِ -، وَهُوَ قَوْلُهُ : « أَحْسَبُ أَنَّ (تَوْحِيدَ الْحَاكِمِيَّةِ) مُرْتَبِطٌ عِنْدَ (أَوْلَيْكَ) - الَّذِينَ أَحَدَثُوهُ قِسْماً رَابِعاً مُسْتَقِلاً مِنْ أَقْسَامِ التَّوْحِيدِ - أَوْ عِنْدَ بَعْضِهِمْ - : بِمَسْأَلَةِ (الإِمَامَةِ)، لَا بِمَسْأَلَةِ التَّوْحِيدِ !) .

قُلْتُ : وَهُوَ عَيْنُ مَا أُرِيدُ - عَلَى وَجْهِ التَّأَكِيدِ -...

3- نَصُّ حَاشِيَتِي الْمَقْصُودَةِ (!) - فِي فَتْوَى اللَّجْنَةِ - هُوَ النَّالِي - تَعْلِيْقاً عَلَى كَلِمَةِ (الْحُكْمِ) - ؛ إِذْ قُلْتُ : « (وَالْبَعْضُ) يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ (الْحَاكِمِيَّةِ) - وَهُوَ مُصْطَلَحٌ حَادِثٌ ؛ فِيهِ بَحْثٌ وَنَظَرٌ ! -، ثُمَّ يَجْعَلُ ذَلِكَ أَهَمَّ أَصُولِ الدِّينِ ! وَأَعْظَمَ أَبْوَابِ الْمِلَّةِ !! بِحَيْثُ إِذَا ذُكِرَتِ الْعَقِيدَةُ (عِنْدَهُ) ؛ فَإِنَّهُ يَحْمِلُهَا عَلَى (الْحَاكِمِيَّةِ) ! وَإِذَا ذُكِرَ (هُوَ) الْعَقِيدَةُ ؛ فَإِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ - قَوْلٌ وَاحِدٌ - الْحَاكِمِيَّةُ !! وَهَذَا - عِنْدَ عَدَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - مُشَابِهَةٌ لِعَقَائِدِ الشَّيْعَةِ الشَّنِيعَةِ ؛ الَّذِينَ جَعَلُوا (الإِمَامَةَ) أَعْظَمَ أَصُولِ الدِّينِ !! وَهُوَ قَوْلٌ بَاطِلٌ وَرَأْيٌ عَاطِلٌ، رَدَّهُ عَلَيْهِمْ - بِفَوَّةٍ - شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - الإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (1/20-29) ؛ فَانْظُرْهُ . وَانْظُرْ - لِلْمَزِيدِ - : « صِيحَةُ نَذِيرٍ » (ص 173-180) تَحْتَ عُنْوَانِ : (الْحَاكِمِيَّةِ) . فَالْكَلَامُ - إِذَا - مُتَوَجَّهٌ إِلَى دُعَاةِ (الْحَاكِمِيَّةِ) - الْحَزْبِيِّينَ -، وَلَيْسَ فِي مَسْأَلَةِ (الْحُكْمِ) بِمَا أَنْزَلَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ؛ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا مُبِينٌ ؛ فَتَأَمَّلْ، وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ

4- نَقَلْتُ - فِي الْمَوْضِعِ نَفْسِهِ - مِنْ كِتَابِي «التَّحْذِيرُ» (ص 6) - نَصَّ فَتْوَى - سَابِقَةٍ - لِلَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ - وَفَقَّهَا اللَّهُ - فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَرَادَ عَلَيْهِمْ - أَنْفُسِهِمْ - ؛ الَّذِينَ جَعَلُوا (تَوْحِيدَ الْحَاكِمِيَّةِ) قِسْماً رَابِعاً مِنْ أَقْسَامِ التَّوْحِيدِ الْمَعْرُوفَةِ !! وَفِيهِ قَوْلُ اللَّجْنَةِ الْمَوْفُورَةِ - نَصَرَهَا اللَّهُ - : « وَجَعَلَ الْحَاكِمِيَّةَ

نوعاً مُستقِلاً من أنواع التَّوْحِيد : عَمَلٌ مُحَدَّثٌ ؛ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَيْمَةِ -
فِيما نَعْلَمُ - . فَهَلْ لِقَائِلٍ - أَوْ مُتَقَوِّلٍ - أَنْ يَقُولَ : اللَّجْنَةُ (تَهْوَنُ) مِنْ
الْحُكْمِ بَعِيرٌ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - ؛ لِكُونِهَا نَفْتٌ أَنْ يَكُونَ قِسْماً مِنْ أَقْسَامِ التَّوْحِيدِ
!!... فهذا (استنباط) ظالمٌ ؛ غَيْرُ مُوَفَّقٍ، وَلَا سَدِيدٍ ! وَمِثْلُهُ ذَاكَ - غَيْرَ
بَعِيدٍ - !

5- قَدْ قُلْتُ فِي « التَّحْذِيرِ » (ص 31-32) - نَفْسِهِ - بَعْدَ كَلَامٍ - مُصْرَحاً
وَمَوْضِحاً : « وَلَسْنَا نَقُولُ هَذَا تَهْوِيناً مِنْ شَأْنِ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، أَوْ
تَقْلِيلًا مِنْ قَدْرِ تَطْبِيقِ الشَّرِيعَةِ ؛ فَهَذَا مَا نَحْلُمُ بِهِ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ، وَنَحْرُصُ
عَلَيْهِ . فَاحْتِكَاكُ النَّاسِ إِلَى شَرِيعَةِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - كِتَاباً وَسُنَّةً -
فِيهِ سَعَادَتُهُمْ، وَنَجَاتُهُمْ، وَهِدَايَتُهُمْ، وَصَلَاحُهُمْ ... بَلْ كَيْفَ لَنَا أَنْ نُهَوِّنَ مِنْ
مَسْأَلَةِ فَطِيعَةٍ عَظِيمَةٍ مُتَرَدِّدِ الْحُكْمِ فِيهَا - وَالْفَاعِلُ لَهَا - بَيْنَ الْكُفْرِ وَالظُّلْمِ
وَالْفِسْقِ ؟! » . فَهَلْ يَقُولُ هَذَا (مُهَوِّنٌ) ؟! أَمْ أَنَّهُ رَدٌّ عَلَى كُلِّ - بَلْ أَقْلٌ -
مُهَوِّنٌ ؟!

6- وَقُلْتُ فِي «صِيحَةِ نَذِيرٍ» (ص 107) - أَيْضاً - مَا نَصَّهُ - : « وَلَيْسَ
بِخَفِيٍّ - بَعْدَ - أَنْ مَسْأَلَةُ (التَّكْفِيرِ) مِنْ أخطرِ الْمَسَائِلِ وَأَشَدِّهَا عَلَى الْفَرْدِ
وَالْمُجْتَمَعِ وَالْأُمَّةِ، وَمِنْ أَفْسَدِهَا عَلَى الْحَاكِمِ وَالْمُحْكُومِ - سَوَاءً - . وَبَسَبَبِ
كَثْرَةِ مَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ - مِنَ الْأَكَاذِيبِ الْمُفْتَرَاةِ، وَالْأَغَالِيطِ الْمَظْنُونَةِ،
وَالْأَهْوَاءِ الْقَاسِدَةِ : كَتَبْتُ، وَالْحَحْتُ ... لَا مُجَادَلَةَ عَنْ ضَلَالِ طَاعُوتٍ ... أَوْ
دِفَاعاً عَنْ فَعَائِلِ ذِي جَبَرُوتٍ .. أَوْ تَسْوِيعاً لِصَنِيعِ مَنْ حَادَّ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ -
فِي الْحُكْمِ وَالْمَلَكُوتِ ... فَلْيَتَّقِ اللَّهَ - تَعَالَى - كُلُّ نَازِلٍ فِيهِ، مِنْ قَبْلِ أَنْ
تَتَبَدَّى لَهُ مَكْنُونَاتُهُ وَخَوَافِيهِ .. {يَوْمٌ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ . إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ
بِقَلْبٍ سَلِيمٍ}، وَاطْمَئِنَّانِ يَقِينٍ ... {وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ}
. وَأَقُولُ - عَلَى تَحَرُّزٍ وَتَحَرُّجٍ - مَا قَالَهُ النَّبِيُّ الصَّالِحُ الْأَمِينُ : {.. يَا قَوْمِ
لَقَدْ أبلغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ } ... إِلَّا مَنْ
رَحِمَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ..» .

فَهَلْ يَقُولُ هَذَا (مُهَوِّنٌ) ؟ أَمْ يُوَصِّلُهُ (مُهَوِّلٌ) ؟!

نَعَمْ ؛ لِكِنَّهُ (تَهْوِيلٌ) مُنْضَبِطٌ بِالشَّرْعِ، وَلَيْسَ (انْدِفَاعاً) مُتَسَيِّباً بِالْعَوَاطِفِ
! أَوْ حِمَاسَةٍ غَيْرِ نَازِرَةٍ (العَوَاقِبِ) !! وَقَدْ فَصَّلْتُ فِي «صِيحَةِ نَذِيرٍ» (ص
80-95) الْقَوْلَ فِي مَسْأَلَةِ (الْحُكْمِ) ؛ وَالْفَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (الْحَاكِمِيَّةِ) -
مُطَوَّلًا ؛ مُبَيَّنًا - حَقًّا - وَجْهَ انْحِرَافِ أَوْلِيكَ الْمَشَارِ إِلَيْهِمْ - مِنْ غِلَاةِ الدُّعَاةِ
فِي مَسْأَلَةِ (الْحَاكِمِيَّةِ) -، وَوَجْهَ مُشَابَهَتِهِمْ لِلشَّيْعَةِ الشَّنِيعَةِ ؛ نَاقِلًا عَنْ

شَيْخُ الْإِسْلَام - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي بَيَانِ ذَلِكَ وَتَوْكِيدِهِ - سِنَّةٌ نُقُولُ عَالِيَةً غَالِيَةً .. وَلَقَدْ نَقَلْتُ - ثَمَّةً - نُقُولاً أُخْرَى عَنْ عَدَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ ؛ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَخِ الدَّكْتُورِ الشَّيْخِ نَاصِرِ الْعَقْلِ - سَلَّمَ اللَّهُ - : « وَكَذَلِكَ دَعْوَى أَنَّ الْحَاكِمِيَّةَ أَخْصُ خَصَائِصِ الْأَلُوْهِيَّةِ: لَا أَصْلَ لَهَا، وَهِيَ دَعْوَى مُحَدَّثَةٌ .. » . وَمِنْهَا - أَيْضاً - قَوْلُ الْأَخِ الدَّكْتُورِ الشَّيْخِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَرَّيَّانِ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - : « وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الشُّعَارَ [الْحَاكِمِيَّةَ] مَا هُوَ إِلَّا مُزَاحِمَةٌ مَآكِرَةً لِلْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ، وَمُنَابَذَةٌ صَرِيحَةٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ » . وَهَذَا عَيْنُ مُرَادِي فِي رَدِّي عَلَى (أَوْلَيْكَ) - الْحَزْبِيِّينَ الْحَرَكِيِّينَ - ؛ سَوَاءً بِسَوَاءٍ ...

7- وَلَقَدْ خَتَمْتُ كَلَامِي - حَوْلَ (الْحَاكِمِيَّةِ) - فِي « صِيْحَةِ نَذِيرٍ » (ص 93-94) بِنَقْلِ عَزِيزِ غَالٍ عَنْ فَضِيلَةِ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ أَبِي مُحَمَّدٍ رَبِيعِ بْنِ هَادِي - رَدَّ اللَّهُ عَنْهُ كَيْدَ الْأَعَادِي - فِي كِتَابِهِ الْمَتَاعِ الْجَامِعِ : « مَنْهَجُ الْأَنْبِيَاءِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ ؛ فِيهِ الْحِكْمَةُ وَالْعَقْلُ » (ص 187) - نَصُّهُ - : « وَفِي الْخِتَامِ أَقُولُ : إِنِّي أَوْمِنُ بِحَاكِمِيَّةِ اللَّهِ، وَأَنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ - وَحْدَهُ -، وَأَوْمِنُ بِشُمُولِ هَذِهِ الْحَاكِمِيَّةِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَخْضَعَ لَهَا الْأَفْرَادُ وَالْجَمَاعَاتُ وَالِدَعَاةُ . وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ - فِي دَعْوَتِهِ، وَفِي عَقِيدَتِهِ، وَفِي دَوْلَتِهِ - ؛ فَأَوْلَيْكَ هُمُ الظَّالِمُونَ، وَهُمْ الْكَافِرُونَ، وَهُمْ الْفَاسِقُونَ ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ، وَكَمَا فَهَمَهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ، لَا عَلَى مَا فَهَمَهُ الْمُفْرَطُونَ وَلَا الْمُفْرَطُونَ ! وَأُنْجِي بِاللَّائِمَةِ عَلَى مَنْ يَحْصُرُهَا فِي نَاحِيَةٍ مِنَ النَّوَاحِي ! أَوْ يَخَالَفُ مَنْهَجَ الْأَنْبِيَاءِ الْوَاضِحِ الْحَكِيمِ ! وَيَبْدَأُ بِالْفُرُوعِ قَبْلَ الْأَصُولِ ! وَبِالْوَسَائِلِ، وَيَجْعَلُهَا غَايَاتٍ ! وَيُوَخِّرُ - أَوْ يُقْصِرُ - فِي شَأْنِ الْغَايَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ الَّتِي تَتَابَعُ عَلَيْهَا جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ ! وَأَمْدُ يَدِ الضَّرَاعَةِ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَوْفَّقَ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعاً -شُعوباً وَحُكَّاماً وَدَعَاةً - إِلَى تَحْكِيمِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، فِي جَمِيعِ شُؤْنِهِمْ - الْعَقَائِدِيَّةِ، وَالْأَخْلَاقِيَّةِ، وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ، وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَالسِّيَاسِيَّةِ - ، وَأَنْ يُوَحِّدَ كَلِمَتَهُمْ، وَيُوَحِّدَ صُفُوفَهُمْ عَلَى الْحَقِّ، وَأَنْ يُعَافِيَهُمْ مِنْ كُلِّ الْأَهْوَاءِ وَالْأَمْرَاضِ النَّفْسِيَّةِ الَّتِي مَزَقَتْ صُفُوفَهُمْ وَفَرَّقَتْ كَلِمَتَهُمْ، إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ » وَلَقَدْ قُلْتُ - قَبْلُ - (ص 84) - مَا نَصُّهُ - بَعْدَ شَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالتَّأْصِيلِ -، وَحَوْلَ الْمَسْأَلَةِ - نَفْسِهَا - : « وَبَنَحُوْ هَذَا الْكَلَامَ - مَعَ تَفْصِيلٍ أَوْ عِبَ - قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ رَبِيعِ بْنِ هَادِي - أَيَّدَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابِهِ النَّافِعِ « مَنْهَجُ الْأَنْبِيَاءِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ » (140-152) ؛ فَلْيُنْظَرْ » . وَأَقُولُ - هَا هُنَا - زِيَادَةً - : فَمِنْهُ - جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا، وَنَصْرَ بِهِ السُّنَّةَ وَأَهْلِهَا - أَخَذْتُ (هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ)، وَعَنْهُ

اسْتَفَدْتُهَا ... وَكِتَابُهُ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - مَطْبُوعٌ مُنْذُ قَرِيبِ خَمْسَةِ عَشَرَ عَاماً
!! فَهَلَا قِيلَ : مُهَوَّنٌ، أَوْ : تَهْوِينٌ ؟!

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ...

- تاسعاً -

قَوْلُ اللَّجْنَةِ الْمُوقَرَةِ - أَيَّدَهَا اللَّهُ بِتَوْفِيقِهِ - : (وَبِالاطِّلاعِ عَلَى الرِّسَالَةِ
التَّائِيَةِ «صِيحَةُ نَذِيرٍ» وَجَدَ أَنَّهَا كَمُسَانِدٍ (!) لِمَا فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ -
وَحَالَهُ كَمَا ذَكَرَ - ..) ! أَقُولُ : هَذَا تَعْمِيمٌ وَاجْتِمَالٌ ؛ وَلَا يُكْتَفَى بِمِثْلِهِ فِي
مَوَاضِعِ النَّقْدِ وَالْإشْكَالِ .. فَلَا أَجِدُ لِلْكَلامِ - أَوْ (التَّعْقِيبِ) وَالبَحْثِ (العِلْمِيِّ) -
هُنَا ! - أَدْنَى مَجَالٍ !! مَعَ تَوْكِيدِ التَّقْدِيرِ، وَالْإِجْلَالِ ...

- عاشرًا -

ثُمَّ جَاءَ - خِتَاماً - (حُكْمُ) اللَّجْنَةِ الْمُوقَرَةِ - سَدَّهَا اللَّهُ لِلصَّوَابِ - فِي
الْكِتَابَيْنِ ؛ بَأْتُهُ : (لَا يَجُوزُ طَبْعُهُمَا، وَلَا نَشْرُهُمَا ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْبَاطِلِ
وَالْتَّحْرِيفِ) !! أَقُولُ : قَدْ ظَهَرَ جَلِيًّا - بِتَوْفِيقِ رَبِّي - مِقْدَارُ مَا تَحْمِلُهُ هَذِهِ
الدَّعْوَى - فَضْلاً عَنِ الْحُكْمِ بِهَا - مِنْ صَوَابٍ !! فَلَا أَعِيدُ الْقَوْلَ، وَلَا أَكْرُرُ
الْجَوَابَ !! وَمَا بُنِيَ عَلَى (شَيْءٍ) : فَإِنَّهُ يَنْدَفِعُ بِسُقُوطِهِ

- حَادِي عَشَرَ -

ثُمَّ خَتَمَتِ اللَّجْنَةُ الْمُبَجَّلَةَ - وَفَّقَهَا اللَّهُ لِمَرْضَاتِهِ - فُتَوَاهَا بِالنَّصِيحَةِ لِلْكَاتِبِ : (أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ فِي نَفْسِهِ وَفِي الْمُسْلِمِينَ - وَبِخَاصَّةِ شَبَابِهِمْ - ، وَأَنْ يَجْتَهِدَ فِي تَحْصِيلِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ عَلَى أَيْدِي الْعُلَمَاءِ الْمُوثِقِ بِعِلْمِهِمْ ، وَحُسْنِ مُعْتَقَدِهِمْ ، وَأَنْ الْعِلْمَ أَمَانَةً ، وَلَا يَجُوزُ نَشْرُهُ إِلَّا عَلَى وَفْقِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ...)

... أَقُولُ : فَهَذِهِ نَصِيحَةٌ (شَرْعِيَّةٌ) مُعْتَبَرَةٌ ، وَعَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ ؛ تَذِلُّ لَهَا الْأَعْنَاقُ وَالرِّقَابُ ؛ فَالْوَاجِبُ قَبُولُهَا ، وَالْإِنْصِيَاغُ لَهَا - دُونَ التَّوَاءِ - ، وَمِنْ الْجَمِيعِ (!) بِدُونِ اسْتِثْنَاءٍ ؛ فَجَزَى اللَّهُ مَشَايخَنَا خَيْرَ الْجَزَاءِ ... مَعَ التَّذْكِيرِ - وَالْفَضْلُ لِلَّهِ - وَحَدَهُ - بِأَمْرِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى كَبِيرِ تَذْكِيرٍ (!) ؛ وَهُوَ أَنِّي قَدْ لَازِمْتُ شَيْخَنَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدَ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - وَهُوَ مِنْ أَكَابِرِ (الْعُلَمَاءِ الْمُوثِقِ بِعِلْمِهِمْ ، وَحُسْنِ مُعْتَقَدِهِمْ) - فِي هَذَا الزَّمَانِ - ؛ تَحْصِيلاً لِلْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ - عَقِيدَةً ، وَمَنْهَجًا ، وَأَحْكَامًا ، وَتَصْفِيَةً وَتَرْبِيَةً - نَحْوًا مِنْ رُبْعِ قَرْنٍ ... إِلَى أَنْ كُنْتُ - بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ - آخِرَ الْمُسَاعِدِينَ لَهُ - الْخَادِمِينَ - فِي تَأْلِيفِهِ ، وَتَخَارِيجِهِ ، وَتَصَانِيفِهِ - فِي بَيْتِهِ ، وَبِحَنْبِ مَكْتَبِهِ - ، وَكُنْتُ - كَذَلِكَ - آخِرَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ الْمُلتَقِينَ بِهِ - الْمَجَالِسِيِّنَ - قَبْلَ - يَوْمَيْنِ مِنْ وَفَاتِهِ ... وَرَحِمَ اللَّهُ إِمَامَ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُبَجَّلَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ - الْقَائِلَ - : « طَلَبُ الْعِلْمِ مِنَ الْمَحْبَرَةِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ » ، وَهَذَا مِنْهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَفْصِيلٌ وَتَطْبِيقٌ عَمَلِيٌّ ، لِلتَّأْصِيلِ الْقُرْآنِيِّ الْعِلْمِيِّ : { وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا } - عَلَى وَفْقِ تِلْكَ النَّصِيحَةِ الْعَالِيَةِ - وَإِنْ كِتَابَتِي لِهَذِهِ (الْأَجُوبَةِ) مِنْ هَذَا الْبَابِ ، مُرِيدًا بِهَا وَجْهَ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ ؛ رَاجِعًا مِنْ مَشَايخِنَا الْكِرَامِ مَزِيدَ الْإِهْتِمَامِ ؛ وَذَلِكَ بِالْإِجَابَةِ عَمَّا قُلْتُ ، رَجَاءَ الْإِصَابَةِ فِيمَا ذَكَرْتُ ... وَإِنْ صُدُّورُنَا - وَاللَّهِ - لَتَنْشَرُحُ لِلْحَقِّ ، وَتَخْضَعُ لِأَهْلِهِ .. وَإِنَّا لَمُنْتَظِرُونَ ...

- ثَانِي عَشَرَ -

ثُمَّ جَاءَ (خَتْمُ الْخَتْمِ) بِالْوَصِيَّةِ لِلْكَاتِبِ : (أَنْ يُقْلَعَ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأَرَاءِ (!) ،
وَالْمَسَلِّكَ الْمُزْرِي (!) فِي تَحْرِيفِ (!) كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ) !! فَأَقُولُ : قَدْ ظَهَرَ
الصُّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ ؛ بِلَا أَدْنَى شُبْهَةٍ وَلَا مَيِّنٍ .. فَلَا أَعْلَقُ !! ... مَعَ التَّقْدِيرِ
- مَرَّةً أُخْرَى وَأُخْرَى - لِمَشَايخِنَا الْأَفَاضِلِ فِي اللَّجْنَةِ الْمُوقِرَةِ ... وَلَا تَنَافَرِ
- كَمَا هُوَ جَلِيٌّ ظَاهِرٌ - بَيْنَ التَّبَجُّيلِ وَالْإِحْتِرَامِ ، وَبَيْنَ نَقْضِ الدَّعْوَى وَنَقْضِ
الْكَلَامِ ... وَلَسْتُ أُرِيدُ تَجْوِيدَ الْإِنْشَاءِ (!) ، وَسَبْكَ الْعِبَارَاتِ (!) ، وَصِيَاغَةَ
الرَّدِّ مِنْ جَدِيدٍ (!!) ؛ فَمَا سَبَقَ وَاضِحٌ جَلِيٌّ ، بَيْنَ أَكِيدٍ أَكِيدُ .. مُسْتَعِيدًا بِاللَّهِ
- تَعَالَى - مِنْ (الْأَرَاءِ) الْبِدْعِيَّةِ الْمُخَالَفَةِ لِمَنْهَجِ السَّلَفِ ؛ الَّذِي نَشَأْنَا عَلَيْهِ
- بِحَمْدِ اللَّهِ - مُنْذُ نُعُومَةِ أَظْفَارِنَا - قَبْلَ نَحْوِ رُبْعِ قَرْنٍ - ، وَتَلَقَّيْنَاهُ - وَتَلَقَّيْنَاهُ
- عَلَى أَيْدِي مَشَايخِنَا الْفُضَلَاءِ ، وَأَسَاتِذَتِنَا الْكُبَرَاءِ (الْمَوْثُوقِ بِعِلْمِهِمْ ،
وَحُسْنِ مُعْتَقَدِهِمْ) ؛ وَفِي مُقَدِّمَتِهِمْ - كَمَا ذَكَرْتُ - قَبْلُ - أَسَدُ السُّنَّةِ الْهُمَامِ ،
الْعَلَامَةُ الْإِمَامُ ، رِيحَانَةُ بِلَادِ الشَّامِ ، حَسَنَةُ الْأَيَّامِ : أَسَاتِذُنَا الْوَالِدُ الشَّيْخُ أَبُو
عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - . وَمُسْتَعِيدًا
بِاللَّهِ - أَيْضًا - مِنْ كُلِّ (مَسَلِّكَ مُزْرٍ) مِنْ مَسَالِكِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ ، وَطَرَائِقِ أَهْلِ
التَّلْبِيسِ ؛ الَّذِينَ هُمْ ضَرَرُّ عَلَى الْأُمَّةِ ، وَسَبِيلُ إِفْسَادِ الْمُجْتَمَعِ ، وَبَابُ فِتْنَةٍ
عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ ؛ إِذِ (الْعِلْمُ أَمَانَةٌ) ؛ بِهَا تُصَانُ الْأُمَّةُ ، وَتُحْفَظُ فِيهَا
الدِّيَانَةُ ... وَ «السَّعِيدُ مَنْ وَعِظَ بَعْضُهُ» ...

- ثَالِثَ عَشَرَ -

كَانَ (آخِرَ) مَا ذَكَرْتُهُ اللَّجْنَةُ - سَدَّهَا اللَّهُ - قَوْلُهَا : (وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ فَضِيلَةٌ وَشَرَفٌ لِلْمُسْلِمِ) ... فَأَقُولُ : نَعَمْ ؛ وَقَدْ بَيَّنْتُ مَا (قَدْ) يَكُونُ التَّبَسُّ ! وَكَشَفْتُ مَا (قَدْ) يَكُونُ أَبْهَمُ ! وَأَوْضَحْتُ مَا (قَدْ) يَكُونُ عَمُضٌ ! فَهَلْ مِنْ (رُجُوعٍ إِلَى الْحَقِّ) - مِنْ الْجَمِيعِ !- نَنَالُ بِهِ (فَضِيلَةً) يَكُونُ لَنَا بِهَا (شَرَفٌ) حَقٌّ (لِلْمُسْلِمِ) !؟

أَرْجُو ...

- رَابِعَ عَشَرَ -

وَإِذْ قَدْ انْتَهَيْتُ مِنْ مُنَاقَشَةِ فِتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ - الْمُوقِرَةِ - كَلِمَةً كَلِمَةً، وَجُمْلَةً جُمْلَةً - بَعَامَةً - ؛ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ سِتَّةِ أُمُورٍ (هَامَّةٍ) :

أَوَّلُهَا :

كُنَّا نَنْتَظِرُ - وَلَا زِلْنَا ! - مِنَ اللَّجْنَةِ الْمُوقِرَةِ - سَدَّهَا اللَّهُ - إِصْدَارَ الْبَيِّنَاتِ وَالْفِتَاوَى فِي كُتُبِ الْمُبْتَدِعِينَ الْجُدِّ ؛ مِنَ الْحَزْبِيِّينَ وَالْحَرَكَِيِّينَ ؛ الَّتِي تَمَلَأَ جُدْرَانُ الْمَكْتَبَاتِ، (وَتُفْسِدُ) عُقُولَ الشَّبَابِ وَالشَّابَّاتِ ؛ كَمَثَلِ سَيِّدِ قُطْبٍ، وَ الْمَوْدُودِي - قَدِيمًا ! - وَكُتُبِ الْغَزَالِيِّ وَالْقُرْضَاوِيِّ - حَدِيثًا !- وَغَيْرِهِمْ (!) مِنَ (الْحَرَكَِيِّينَ وَالْحَزْبِيِّينَ) - أَصْحَابِ الْأَفْكَارِ الْمُتَحَرِّفَةِ، وَالْأَرَءَاءِ الْبَاطِلَةِ - ... وَإِلَّا : فَهَلْ يَرْضَى مَشَايخُنَا - حَفِظَهُمُ اللَّهُ - مَثَلًا - أَنْ يَصِفَ سَيِّدَ قُطْبٍ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - فِي كِتَابِهِ « التَّصْوِيرُ الْفَنِّي » (ص 152-153) - نَبِيَّ اللَّهِ - مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِأَنَّهُ : (نَمُودَجٌ لِلزَّعِيمِ الْمُتَدَفِّعِ الْعَصْبِيِّ الْمِزَاجِ) ،

وَأَنَّهُ : (يُسَيِّهِ التَّعَصُّبُ وَالْإِنْدِفَاعُ اسْتِغْفَارُهُ وَنَدَمُهُ) ؟؟؟!! وَمَا هُوَ حُكْمُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ - بَلِ الضَّلَالَاتِ - **لَوْ قِيلَتْ فِي وَاحِدٍ مِنْ (مَشَايخُنَا) - هَوَلاء - ؟! فَضلاً عَنْ أَنْ تَكُونَ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مِنْ أُولَى الْعَزْمِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ؟؟؟!!** وَهَلْ يَرْضَى مَشَايخُنَا - حَفِظَهُمُ اللَّهُ - أَنْ يَصِفَ سَيِّدَ قُطْبٍ فِي كِتَابِهِ «الْعَدَالَةُ الْاجْتِمَاعِيَّة» - أَيْضاً - (ص 172) حُكْمَ الْخَلِيفَةِ الرَّاشِدِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ بِأَنَّهُ (**فَجْوَةٌ**) بَيْنَ حُكْمِ الشَّيْخَيْنِ وَعَلَيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَجْمَعِينَ - ؟؟؟!! وَكَذَا وَصْفُهُ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - لِتَصَوُّرِ الْحُكْمِ فِي عَهْدِ الشَّيْخَيْنِ، وَأَنَّهُ (**تَغَيَّرَ - شَيْئاً مَا - دُونَ شَكٍّ ! - عَلَى عَهْدِ عُثْمَانَ، وَإِنْ بَقِيَ فِي سِيَاجِ الْإِسْلَامِ !!**) ؟؟؟!! - كَمَا فِي «الْعَدَالَةُ الْاجْتِمَاعِيَّة» (ص 159) . ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (ص 162) : « **جَاءَ عَلِيٌّ لِيَرُدَّ التَّصَوُّرَ الْإِسْلَامِيَّ لِلْحُكْمِ إِلَى نَفُوسِ الْحُكَّامِ وَالنَّاسِ** » ؟؟؟!! فَمَاذَا كَانَ قَبْلَهُ - فِي عَهْدِ عُثْمَانَ - إِذَا ؟؟؟!! وَهَلْ يَرْضَى مَشَايخُنَا - حَفِظَهُمُ اللَّهُ - وَصَفَ سَيِّدَ قُطْبٍ فِي كِتَابِهِ « **كُتُبُ وَشَخْصِيَّات** » (ص 242) بَعْضَ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - بِقَوْلِهِ : « **وَحِينَ يَرْكَنُ مُعَاوِيَةُ وَزَمِيلُهُ [عَمْرُو] إِلَى الْكَذِبِ، وَالْغِشِّ، وَالْخَدِيعَةِ، وَالنَّفَاقِ، وَالرَّشْوَةِ، وَشِرَاءِ الدِّمَمِ، لَا يَمْلِكُ عَلِيٌّ أَنْ يَتَدَلَّى إِلَى هَذَا الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ** » ؟؟؟!! ... لَا أَظُنُّهُمْ رَاضِينَ، وَلَا مُوَافِقِينَ- بَلْ أَجْزَمُ بِذَلِكَ بَيِّقِينَ - ؛ وَمِنْ أَقْرَبِ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ - سَدَّدَهُ اللَّهُ لِلصَّوَابِ - وَهُوَ أَحَدُ أَعْضَاءِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ - الْمُوقِرَةِ- فِي كِتَابِهِ « **تَصْنِيفُ النَّاسِ بَيْنَ الظَّنِّ وَالْيَقِينِ** » (ص 26) : « **أُطْبِقَ أَهْلُ الْمِلَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى أَنَّ الطَّعْنَ فِي (وَاحِدٍ) مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - زَنْدَقَةٌ مَكْشُوفَةٌ** » ... أَقُولُ : فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الطَّعْنُ بِنَبِيِّ كَرِيمٍ، وَ(عَدَدٌ) مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِنَا الْأَمِينِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ - أَجْمَعِينَ - ؟؟؟!! **فَهَلْ نَرَى فِتْنَتِي قَرِيبَةً - أَوْ بَيَاناً - بَلْ فِتَاوَى وَبَيَانَاتٍ !** - فِي كَشْفِ أُمْتَالِ هَوَلاءِ الْحَزْبِيِّينَ الْحَرَكِيِّينَ - الْمُتَحَرِّفِينَ - ؛ الَّذِينَ (تُصَدَّرُ) أَفْكَارُهُمْ لِعَامَّةِ الشَّبَابِ عَلَى أَنَّهَا أَفْكَارٌ صَحِيحَةٌ، تَحْمِلُ (آرَاءَ) رَجِيحَةٍ، وَهِيَ - فِي الْحَقِيقَةِ - (مُزْرِيَّةٌ) قَبِيحَةٌ ؟! بَدَلاً مِنْ أَنْ تَكُونَ الْفِتَاوَى وَالْبَيَانَاتُ (!) (مُوجَّهَةٌ)- وَمُهَدَّفَةٌ ! - نَحْوَ طَلَبَةِ عِلْمٍ سَلَفِيِّينَ، أَوْ دُعَاةٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ - حَرِيسِينَ - ؛ غَايَةً مَا عِنْدَهُمْ - إِنْ كَانَ!- خَطَأً فِي عِبَارَةٍ، أَوْ غَلَطٌ فِي نَقْلِ، أَوْ سَهْوٌ فِي فَهْمٍ، أَوْ ذَهُولٌ فِي نَقْلِ - مَعَ حِرْصِهِمْ عَلَى الْحَقِّ، وَتَوَاصُلِهِمْ مَعَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَتَجَاوُبِهِمْ مَعَ (النَّصَحِ) - ... وَهَلْ يَنْجُو مِنْ هَذَا الْخَطَا - أَوْ مِثْلِهِ - عَالِمٌ - فَضْلاً عَنْ طَالِبِ عِلْمٍ - فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ - ؟! ... وَإِلَّا ؛ فَهُمْ - وَاللَّهِ - لِلْسُّنَّةِ وَالْعَقِيدَةِ نَاصِرُونَ، وَلِدُعَاةِ التَّوْحِيدِ مُؤَصِّلُونَ، وَلَأَهْلِ الشَّرْكِ رَادُّونَ، وَلَأَصْحَابِ الْبِدْعِ نَاقِضُونَ، وَلِمَنْهَجِ السَّلَفِ دَاعُونَ، وَلِدُعَاةِ

التَّحَرُّبُ والتَّكْفِيرُ مُنَاقِضُونَ ... فَأَيْنَ هَؤُلَاءِ مِنْ (أَوْلِيكَ) - يَا مُسْلِمُونَ - ؟
وَلِمَاذَا (يُتَكَلَّمُ) فِي هَؤُلَاءِ، وَ (يُسَكَّتُ) عَنْ (أَوْلِيكَ) ؟! وَمَا هِيَ
(الْأَسْبَابُ) وَرَاءَ ذَلِكَ ؟! -

ثانيتها :

كَانَ الْمَرْجُو مِنَ اللَّجْنَةِ الْمُوقَرَةِ - سَدَّدَهَا اللَّهُ - وَهِيَ الْأُمُّ الرَّوُّومُ لَطْلِبَةِ الْعِلْمِ - جَمِيعاً - فِي كُلِّ مَكَانٍ - : أَنْ تَرْبِطَ فِتْوَاهَا هَذِهِ - فَضْلاً عَنْ فِتَاوِيهَا السَّابِقَةِ مِنْ مَثِيلَاتِهَا ! - بِأَحَدِ شَيْئَيْنِ - يَقُومُ بِهِمَا الْمُتَنَقِّدُ، وَيُطْلَبَانِ مِنْهُ - لَزُوماً، وَالزَّاماً - قَبْلَ إِشْهَارِ (!) الرَّدِّ عَلَيْهِ، وَإِصْدَارِ الْكَلَامِ عَنْهُ - : أَوَّلُهُمَا : الْبَيَانُ الْمُزِيلُ لِلإِلْبَاسِ . ثَانِيَهُمَا : الرَّجُوعُ عَنِ الْخَطِ الْبَيِّنِ الْأَسَاسِ . **أَمَّا** **الْاِكْتِفَاءُ بِنَقْدِ عِبَارَاتٍ، أَوْ التَّعْلِيقِ عَلَى مُصْطَلَحَاتٍ - دُونَ اسْتِنطاقِ مَقَاصِدِ أَصْحَابِهَا، أَوْ بَيَانِ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ خَطِئٍ أَوْ صَوَابٍ - : فَلَيْسَ مِنَ الصَّوَابِ !! وَإِلَّا ؛ فُكِّلَ كِتَابٌ فِي الدُّنْيَا لَا يَخْلُو مِنْ نَقْدٍ، وَلَا يَسْلُمُ مِنْ انْتِقَادٍ - حَاشَا كِتَابَ اللَّهِ - ؛ فَالْأَصْلُ الْمُنَاصَحَةُ قَبْلَ التَّحْذِيرِ، وَالْبَيَانُ قَبْلَ إِنْفَازِ الْأَحْكَامِ -** وَبِخَاصَّةٍ مِنْ لَجْنَةٍ عِلْمِيَّةٍ (رَسْمِيَّةٍ، مُحْتَرَمَةٍ) لَهَا مَكَانَتُهَا وَمَنْزِلَتُهَا فِي نَفْسِ النَّاسِ - أَجْمَعِينَ -، وَبِخَاصَّةِ السَّلَفِيِّينَ، وَدُعَاةِ الْحَقِّ الْمُبِينِ - . وَلَقَدْ رَأَيْتُ هَذَا الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ - مِنْ مَنْهَجٍ - هُوَ صَنِيعَ سَمَاحَةِ الْعَلَامَةِ الْمُفْتِي الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَمَا فِي «فِتَاوِيهِ» (128/13) - مَعَ مَنْ (يَتَعَقَّبُهُمْ)، أَوْ (يَرُدُّ عَلَيْهِمْ) - ؛ وَذَلِكَ فِي رِسَالَةٍ (خَاصَّةٍ) وَجَّهَهَا إِلَى جَلَالَةِ الْمَلِكِ - حِينَنْدُ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ -، قَالَ فِيهَا - بَعْدَ كَلَامٍ فِيهِ رَدٌّ - وَانْتِقَادٌ - لِكِتَابِ أَلْفَةِ مُحَمَّدٍ مَحْمُودِ الصَّوَّافِ - فِيهِ تَجَهُّمٌ وَانْحِرَافٌ، وَمُخَالَفَةٌ لِعَقِيدَةِ الْأَسْلَافِ - : «... وَنَظَرًا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْأَمْرِ، وَوُجُوبِ الْمَسْئُولِيَّةِ، وَبِرَاءَةِ الدِّمَّةِ، وَنُصْحِ الْأُمَّةِ : (فَقَدْ كَتَبْتُ لَهُ كِتَابًا) وَضَحْنَا بِهِ مَا يَجِبُ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ» . ثُمَّ أَرْفَقَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - صُورَةَ مَا كَتَبَ لِلصَّوَّافِ - الْمَذْكُورِ -، فَكَانَ مِنْ ضِمْنِهِ قَوْلُهُ - لَهُ - : «... وَأَنَّ النَّصِيحَةَ وَاجِبَةٌ، وَالْأُمُورَ الْمُنْكَرَةَ تَخْتَلِفُ؛ فَمِنْهَا مَا يُوجِبُ الْكُفْرَ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مَعْصِيَةٌ - وَمَقَالَةُ الْجَهْمِيَّةِ وَمَنْ سَلَكَ نَهْجَهُمْ غَيْرُ خَافِيَةٍ أَنَّهَا كُفْرٌ - : تَعَيَّنَ عَلَيْنَا (أَنْ أَكْتُبَ لَكُمْ) بَيَانَ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ أَخَذَ بِهَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ كَمَا يَلِي ..» . ثُمَّ فَصَّلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَبَيَّنَ .. فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ، وَالْقَوْلُ الْفَصْلُ ؛ الرَّدُّ وَالتَّنْقِذُ - أَوَّلًا -، ثُمَّ التَّفْصِيلُ وَالْبَيَانُ ؛ - بِالْمُنَاصَحَةِ - ثَانِيًا -، ثُمَّ يَكُونُ (آخِرَ الدَّوَاءِ الْكَيِّ) - ثَالِثًا - ؛ بِالْإِظْهَارِ،

وَالْإِشْهَارُ، وَالْإِنْكَارُ ؛ عَلَى أَهْلِ الْبَطَرِ مِنْ ذَوِي الْعِنَادِ وَالْإِسْتِكْبَارِ ... وَلَيْسَ فِي فِتَاوَى اللَّجْنَةِ - فِي هَذَا الْبَابِ - ضِدُّ الزَّهْرَانِي، وَالْعَنْبَرِي، وَعَدْنَان عَبْد الْقَادِر، ثُمَّ: الْحَلَبِيُّ - أَخِيرًا ! - أَيُّ مَأْخِذٍ كُفْرِيٍّ ؛ كَمَثَلِ ذَلِكَ ! - الْبَيِّنَةُ - بِحَمْدِ اللَّهِ-!! فَلِمَاذَا لَمْ تَكُنْ - لَنَا - الْمُنَاصَحَةُ، وَالتَّوْجِيهُ، وَالْبَيَانُ - وَنَحْنُ قَرِيبُونَ مِنْهُمْ، وَمَعْرُوفُونَ لَهُمْ، وَمُتَوَاصِلُونَ مَعَهُمْ !!-؟! فَإِذَا وَجِدْتَ - بَعْدَ - مُكَابَرَةٍ - مِنْ جِهَةٍ أَيْ مُنْتَقِدٍ، أَوْ مَرْدُودٍ عَلَيْهِ -، أَوْ ظَهَرَ مِنْهُ عَلَى الْبَاطِلِ إِصْرَارٌ : فَالْوَاجِبُ - سَاعَتِيذٌ - التَّحْذِيرُ، وَإِظْهَارُ الرَّدِّ، وَإِبَالَانَةُ الصِّدِّ وَالنَّقْدِ .. أَمَّا أَنْ لَا يُفْسَحَ (لِلْمُتَّهَمِ) مَجَالٌ دِفَاعٍ، أَوْ سَبِيلُ بَيَانٍ : فَلَيْسَ هَذَا طَرِيقَ النَّصْحِ الشَّرْعِيِّ - الصَّوَابِ -، وَلَا هُوَ مَهْيَعُ الْأُخُوَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ - الْحَقِّ -، وَلَا هُوَ سَبِيلُ الْمُنْهَجِ السَّلَفِيِّ - الصَّحِيحِ -.

ثَالِثُهَا :

الْمَرْجُوُّ مِنَ اللَّجْنَةِ الْمُوقَرَّةِ - وَهِيَ مَنْ هِيَ ؛ مَكَانَةً، وَمَنْزِلَةً، وَإِرْشَادًا، وَتَوْجِيهًا - أَنْ تَقْطَعَ حَيْرَةَ الشَّبَابِ الْمُسْلِمِ (الْمُتَرَدِّدِ) - الَّذِي يَسْمَعُ مِنْهَا هُنَا (!) ؛ وَيُدْفَعُ إِلَى هُنَا (!) ؛ وَلَا يَدْرِي مَاذَا يَفْعَلُ، أَوْ يَقُولُ !! - وَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ (وَاقِعِيَّةِ) ذَاتِ آثَارٍ (وَاقِعِيَّةِ !) ؛ وَهِيَ مَسْأَلَةُ حُكَامِ (الشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ) بِصُورَتِهِمُ الْحَاضِرَةِ الْمَعْرُوفَةِ : هَلْ هُمْ كُفَّارٌ؟! أَمْ مُسْلِمُونَ؟! وَهَلْ هُمْ - جَمِيعًا - كَذَلِكَ ؟ أَمْ فِيهِمْ تَفْصِيلٌ؟! وَهَلْ هُمْ (مُبَدِّلُونَ) - حَقِيقَةً -؟! وَمَا هِيَ الْأُصُولُ الضَّابِطَةُ لِهَذَا (التَّحْدِيدِ) الْمُكْفَّرِ - إِنْ كَانَ ! -؟! وَمَا هُوَ ضَابِطُ (النَّشْرِ الْعَامِّ) - الْمُكْفَّرِ - إِنْ كَانَ ! -؟! وَهَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ (بَيْنَهُمَا) - مِنْ جِهَةٍ -، وَبَيْنَ (الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ) - مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى -؟! وَمَا هِيَ صُورَةُ الْحُكْمِ بَعِيرٌ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - فِي هَذَا - كُلِّهِ -؟! وَمَتَى يَكُونُ هَذَا مُكْفَرًا؟! وَمَتَى لَا يَكُونُ؟! وَمَا هِيَ حَقِيقَةُ أَفْعَالِهِمُ الدَّالَّةِ - يَقِينًا - عَلَى ذَلِكَ؟! ... لَا بُدَّ مِنَ الْحُكْمِ الصَّرِيحِ، الْوَاضِحِ، الْقَاطِعِ ؛ حَتَّى لَا (تُسْتَمَرَّ) فِي دَائِرَةِ الظَّنِّ، وَالتَّخْمِينِ، وَ(الصَّرَاحِ) ! وَتَسْدِيدِ الْحِسَابَاتِ !! وَالتَّقُولِ .. فَلَانٌ أَرَادَ كَذَا ! فَلَانٌ قَالَ كَذَا ! قَصَدُوا كَذَا ! فَعَلُوا كَذَا !!! نَعَمْ ؛ لَا بُدَّ مِنَ الْحَسْمِ فِي الْحُكْمِ ... إِذْ إِنَّ (اسْتِغْلَالَ) الْفِتَاوَى (!)، وَ (تَجْيِيرَهَا) - لِمَصَالِحِ حَزْبِيَّةٍ، وَ (ثَوْرِيَّةٍ)، وَفِكْرِيَّةٍ، وَ (تَكْفِيرِيَّةٍ) - : هُوَ طَرِيقُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ - هَؤُلَاءِ ! - الَّذِينَ يَقُولُونَ مَا لَهُمْ ! وَيَكْتُمُونَ مَا عَلَيْهِمْ !! وَمَشَايخُنَا أَتْبَلُ، وَأَجَلُّ، وَأَرْفَعُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مِنْ أَنْ تَكُونَ فِتَاوَاهُمْ - أَوْ

بياناتهم - طريقاً يُنِيلونَ به (أولئك) شيئاً من غاياتهم ؛ لِنَقْذُ - مِنْ بَعْدُ -
أهدافهم ! وَحِينِذِ ؛ أَيْنَ الْخِلَاصِ ؟! {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} ... نَعَمْ ؛ هَذَا هُوَ
الوَاجِبُ الْأَكْبَرُ - الْيَوْمَ - ؛ حَتَّى يَخْرُجَ (الشَّبَاب) مِنْ هُدَيْرِ الدَّوَامَةِ (!) الَّتِي
يَعِيشُونَ فِيهَا، وَلَا يَكَادُونَ يَخْرُجُونَ مِنْهَا !! ... وَإِنِّي لِأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ -
دُونَ أَدْنَى تَرَدُّدٍ - ؛ أَنْ مَا كَثُرَ فِيهِ الْقَوْلُ - هَذِهِ الْأَيَّامَ - وَاشْتَدَّ ! - مِنْ
إِثَارَةِ مَسَائِلِ (الْإِيمَانِ)، وَ(الْكُفْرِ)، وَ(الْإِرْجَاءِ)، وَ(الْعَمَلِ)، وَ(الشَّرْطِ)،
وَ(الصِّحَّةِ)، وَ ... - بِهَذِهِ الصُّورَةِ !! - : أَنَّهُ - كُلُّهُ - مُهَدَّفٌ،
وَمَوْجَّةٌ، وَمُرَكَّزٌ - بِالْحَاحِ عَجِيبٍ ! وَإِصْرَارٍ غَرِيبٍ !- عَلَى مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ
لَا ثَانِي لَهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةُ (تَكْفِيرِ الْحُكَّامِ) !! فَلَنَتَنَبَّهَ لِهَذَا، وَلَنَحْذَرُ مِنْهُ،
وَلَنَعْلَمَ - مِمَّا - فِيهِ ! - مواضع الأقدام .. وَعَلَيْهِ : فَمَنْ (الْمُسْتَفِيدُ) الْحَقِيقِيُّ
مِنْ هَذَا كُلِّهِ ؟! وَمَاذَا سَتَجْنِي الْأُمَّةُ مِنْ وَرَائِهِ، وَمِنْ جَرَائِهِ ؟! .. مَعَ
التَّوَكُّيدِ عَلَى بُغْضِنَا - وَبِرَاءَتِنَا - مِنْ كُلِّ مَنْ يُخَالِفُ الشَّرْعَ، وَيُنَاقِضُهُ ؛ مِنْ
حَاكِمٍ أَوْ مَحْكُومٍ - كُلُّ بِحَسْبِهِ ! - ؛ دُونَ أَدْنَى تَهْوِينٍ، أَوْ أَقْلٍ تَسَاهُلٍ ... -

رابعها :

يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ - بِكُلِّ وَضُوحٍ - أَنَّ (جُلَّ) الَّذِينَ (يُطَيِّرُونَ) أَمْثَالَ هَذِهِ
الْفِتَاوَى - وَيَطَيِّرُونَ بِهَا ! - فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ !!- إِنَّمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ عَلَى
مَبْدَأٍ (وَافِقٍ شَنْ طَبَقَةٍ) !! خِدْمَةٌ لِمَا هُمْ يُوصِلُونَ لَهُ- وَيَحْشُدُونَ لَهُ - فِي
مَسْأَلَةِ (تَكْفِيرِ الْحُكَّامِ) - نَفْسَهَا - بِاطِّلاقٍ، وَدُونَ تَفْصِيلٍ - فَقَطْ - !! نَعَمْ ؛
مَسْأَلَةُ (تَكْفِيرِ الْحُكَّامِ) - نَفْسَهَا - ؛ وَمَا يَتَّبِعُهَا مِنْ فِتَنٍ وَوَيَلَاتٍ، وَمَصَائِبَ
مُدْلَهَمَاتٍ، وَمِحَنٍ فَاسِدَاتٍ مُفْسِدَاتٍ ! وَإِلَّا ؛ فَإِنَّهُمْ - أَنْفُسَهُمْ - رَدُّوا
وَنَقَضُوا كَثِيرًا مِنَ الْفِتَاوَى (السَّابِقَةِ) لِلْجَنَّةِ الدَّائِمَةِ - الْمُوقَرَّةِ - أَوْ بَعْضُ
فُضْلَاءِ أَعْضَائِهَا - بِسَفَهٍ قَوْلٍ، وَقِلَّةِ أَدَبٍ، وَوَهْنِ عِلْمٍ، وَرَدٍّ لِلْحَقِّ ! فَهَلْ
رَأَيْنَا هَؤُلَاءِ (!) قَامُوا بِعُشْرِ مِغْشَارِ مَا أَدَّعَوْا بِهِ - وَأَشَاعُوهُ ! - فِي
الْفِتَاوَى الْأَخِيرَةِ (!) وَبِخَاصَّةٍ - هَذِهِ ! - وَاجْتَهَدُوا فِيهِ ! - فِي غَيْرِهَا مِنْ
(الْفِتَاوَى)، أَوْ (الْبَيِّنَاتِ) - مِمَّا يُنَاقِضُ طَرَائِقَهُمْ، وَيُقْشِلُ عَلَيْهِمْ (أَهْدَافَهُمْ)
!! كَمَثَلِ (بَيَانِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) فِي نَقْضِ (التَّكْفِيرِ وَالتَّفْجِيرِ) الْمَنْشُورِ
فِي «مَجَلَّةِ الْبُحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ» (عَدَدُ 56) ؟! وَهُوَ بَيَانٌ مُهِمٌّ - غَايَةٌ - ...
فَهَلْ رَفَعُوا لَهُ رَأْسًا ؟! وَهَلْ أَقَامُوا لَهُ وَزْنًا ؟! لَا - وَاللَّهِ - ؛ بَلْ كَبُتُّوهُ،
وَكَتَمُوهُ !! وَرَفَضُوهُ، وَرَدُّوهُ !! مَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ نَسْقٍ مَا يُرِيدُونَ

! وَمُخَالَفَ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ - فِي الصُّورَةِ وَالْمَضْمُونِ !! - . ثُمَّ ؛ أَلَمْ يَقُولُوا - هُمْ أَنْفُسُهُمْ ! - عَنْ مَشَايخِنَا - هَوْلَاءِ - أَنْفُسِهِمْ - مِنْ قَبْلُ - وَفِي مُنَاسِبَاتٍ عِدَّةٍ ! - بَأَنَّهُمْ : (عُمَلَاءُ)، لَا (عُلَمَاءُ) ؟! أَلَمْ يَلْمِزُوهُمْ - صِرَاحَةً - بَأَنَّهُمْ : (عُلَمَاءُ السَّلَاطِينِ) ؟! أَلَمْ يَصِفُوهُمْ بِ : (عَبِيدِ عَبِيدِ الْعَبِيدِ) ؟! أَلَمْ يَطْعَنُوا فِيهِمْ : بِالْجَهْلِ فِي (فَقْهِ الْوَاقِعِ) ؟! أَلَمْ يَغْمِزُوهُمْ بِأَنْ عُلُومَهُمْ وَقُتَاوَاهُمْ : لَا يَتَجَاوَزُونَ بِهَا أَحْكَامَ (الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ) ؟! أَلَمْ يَقُولُوا : بَأَنَّهُمْ لَيْسُوا (مَرْجِعِيَّةً عِلْمِيَّةً) لِلأُمَّةِ ؟ نَعَمْ ؛ كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُونَ، بَلْ بِأَكْثَرِ مِنْهُ يُصَرِّحُونَ، وَيَمُوهُونَ، وَيَشُوهُونَ، وَيُضِلُّونَ، وَيَشُوْشُونَ... أَمَّا نَحْنُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ -

؛ فَإِنْ لَمْ تُوَافِقْ مَشَايخَنَا فِي (فَتْوَى) - بِنَظَرَةٍ عِلْمِيَّةٍ مَحْضَةٍ، وَحُجَّةٍ نَرَاهَا أَقْوَى - ؛ فَإِنَّا نُوَافِقُهُمْ فِي مِئَةِ فَتْوَى وَفَتْوَى ... مَعَ التَّقْدِيرِ لِعِلْمِهِمْ، وَالاعْتِرَافِ بِمَكَانَتِهِمْ، وَالتَّجْبِيلِ لِفَضْلِهِمْ، وَالاحْتِرَامِ لِأَشْخَاصِهِمْ ... فَهَلَا تَنْبَهْنَا لِهَذَا - حَقًّا -، وَحَازِرْنَا مِنْ عَوَاقِبِهِ - فِعْلًا -، وَحَرَصْنَا عَلَى آثَارِهِ - وَاقِعًا - !!! -

خَامِسُهَا:

قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ فُوزَانَ الْفُوزَانِ - حَفِظَهُ اللَّهُ - فِي «الْمُنْتَقَى مِنْ فُتَاوِيهِ» (110/1-111): «الْحُكْمُ بِالرَّدِّ وَالْخُرُوجُ مِنَ الدِّينِ مِنْ صِلَاحِيَّاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، وَهُمْ الْقَضَاةُ فِي الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ كَغَيْرِهَا مِنَ الْقَضَايَا، وَلَيْسَ مِنْ حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ، أَوْ مِنْ حَقِّ أَنْصَافِ الْمُتَعَلِّمِينَ، أَوْ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْعِلْمِ، وَالَّذِينَ يَنْقُصُهُمُ الْفَقْهُ فِي الدِّينِ، لَيْسَ مِنْ صِلَاحِيَّاتِهِمْ أَنْ يَحْكُمُوا بِالرَّدِّ ؛ لِأَنَّ هَذَا يُلْزَمُ مِنْهُ الْقِسَادُ، وَقَدْ يَحْكُمُونَ عَلَى الْمُسْلِمِ بِالرَّدِّ ؛ وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ ! وَتَكْفِيرُ الْمُسْلِمِ الَّذِي لَمْ يَرْتَكِبْ نَاقِضًا مِنْ نَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ فِيهِ خُطُورَةٌ عَظِيمَةٌ، وَمَنْ قَالَ لِأَخِيهِ : يَا كَافِرٌ ! أَوْ : يَا فَاسِقٌ ! وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَعُودُ عَلَى قَائِلِهِ ؛ فَالَّذِينَ يَحْكُمُونَ بِالرَّدِّ هُمُ الْقَضَاةُ الشَّرْعِيُّونَ، وَالَّذِينَ يَنْقُذُونَ هَذَا الْحُكْمَ هُمْ وَلَاةُ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا عَدَا هَذَا ؛ فَهُوَ فَوْضَى وَشَرٌّ». أَقُولُ : فَأَيْنَ فَعَائِلُ (أُولَئِكَ) السُّفَهَاءِ، مِنْ ضَوَابِطِ هَوْلَاءِ الْعُلَمَاءِ ؟! -

سادسها :

سَافَتَرَضُ - تَنَزَّلَا - أَنْ سَائِرَ مَا وَرَدَ فِي فَتَوَى اللَّجْنَةِ الْمُوقَرَةِ مِنْ انْتِقَادِ
لِكِتَابِي «التَّحْذِيرِ» : صَوَابٌ !! - مَعَ أَنْ وَاقِعُهُ لَيْسَ كَذَلِكَ ! - كَمَا تَقْدَمُ - ؛
فَهَلْ يَكُونُ التَّحْذِيرُ مِنَ «التَّحْذِيرِ» - كُلُّهُ - ؟! أَمْ يَكُونُ (التَّنْبِيهُ) - فَقَطْ -
عَلَى مَا انْتَقَدَ عَلَيْهِ مِنَ (الْفَاضِلِ)، أَوْ (عِبَارَاتٍ)، أَوْ (اصْطِلَاحَاتٍ) ؟! - رَجَاءُ
تَصْحِيحِهَا، وَتَغْيِيرِهَا ؛ مَعَ الْإِبْقَاءِ عَلَى مَا دُونَهَا مِنَ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ - . ثُمَّ
؛ مَا لَمْ يُنَبَّهْ عَلَيْهِ - فِيهِ ! - أَوْ يُنْتَقَدَ - ؛ هَلْ هُوَ صَوَابٌ ؟! أَمْ خَطَأٌ ؟! إِنْ
كَانَ خَطَأً ؛ فَلِمَ إِذَا لَمْ يُنَبَّهْ عَلَيْهِ - نَصًّا، وَتَصْرِيحًا - ؟! وَإِنْ كَانَ صَوَابًا ؛
فَلِمَ إِذَا أُلْحِقَ بِالْخَطَا ؛ وَلَمْ (يُصَرِّحْ) بِصَوَابِهِ، وَحَقِّهِ ؟! ثُمَّ ؛ لِمَ إِذَا كَانَتْ
الْفَتَوَى (شَامِلَةً) ذَلِكَ - كُلُّهُ - صَحِيحَةً وَخَطَأً - ؛ نَاصَةً عَلَى أَنَّهُ - جَمِيعًا !
- (لَا يَجُوزُ طَبْعُهُ، وَلَا نَشْرُهُ، وَلَا تَدَاوُلُهُ) ؛ مُعَلَّلَةً ذَلِكَ بِ- (مَا فِيهِ مِنَ
الْبَاطِلِ وَالتَّحْرِيفِ) ؟! وَهَلْ - هَذَا - هَكَذَا ! - جَارٍ عَلَى سَنَنِ أَهْلِ الْعِلْمِ،
وَجَادَّةِ أَهْلِ النُّصْفَةِ وَالْعَدْلِ ؟! وَمِمَّا وَرَدَ فِي «الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ» (228/1) -
مِنْ فَتَاوَى الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - مِمَّا
يُبَيِّنُ الصَّوَابَ فِي مِثْلِ هَذَا - قَوْلُهُ - : « وَلَا نَأْمُرُ بِإِثْلَافِ شَيْءٍ مِنَ
الْمُؤَلَّفَاتِ - أَصْلًا -، إِلَّا مَا اشْتَمَلَ عَلَى مَا يُوقِعُ النَّاسَ فِي الشَّرِّكِ ؛ ك-
رَوْضِ الرِّيَاحِينَ »، أَوْ يَحْصُلُ بِسَبَبِهِ خَلَلٌ فِي الْعَقَائِدِ ؛ كَعِلْمِ الْمَنْطِقِ ؛ فَإِنَّهُ
قَدْ حَرَّمَهُ جَمْعُ مِنَ الْعُلَمَاءِ - عَلَى أَنَّا لَا نَقْصُصُ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ -، وَكَ-
«الدَّلَائِلِ»، إِلَّا إِنْ تَظَاهَرَ بِهِ صَاحِبُهُ مُعَانِدًا : أَتْلَفَ عَلَيْهِ . وَمَا اتَّفَقَ لِبَعْضِ
(الْبَدْوِ) فِي إِثْلَافِ بَعْضِ كُتُبِ أَهْلِ الطَّائِفِ : إِنَّمَا صَدَرَ مِنْهُ (لِجَهْلِهِ)، وَقَدْ
(زَجَرَ) هُوَ وَغَيْرُهُ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ » . أَقُولُ : فَهَلْ وَصَلَ الْحَالُ، وَالْأَمْرُ (!)
بِمَا أَخَذَ عَلَى كِتَابِي «التَّحْذِيرِ» - مِنْ مَلاحَظَاتٍ - لَفْظِيَّةٍ ! - مَعْدُودَاتٍ (!)
قَابِلَةٍ لِرِخْءٍ، وَهَاتِ (!!) - أَنْ يَكُونَ شَرًّا مِنْ «دَلَائِلِ الْخَيْرَاتِ»، وَمَا يَحْمِلُهُ
مِنْ شَرَكِيَّاتٍ وَكُفْرِيَّاتٍ ؟! أَقُولُ هَذَا - مَعَ (التَّنْبِيهِ) - وَالتَّنْبِيهِ - إِلَى شَيْئَيْنِ :

الأوَّلُ : قَوْلُهُمْ : (على أَنَّا لَا نَقْصُصُ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ) !!

الثَّانِي : قَوْلُهُمْ : (إِنْ تَظَاهَرَ بِهِ صَاحِبُهُ مُعَانِدًا) !!

فَأَيْنَ هَذَانِ الضَّابِطَانِ الدَّقِيقَانِ ؛ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ - الْآنَ - ؟! بَلْ قَدْ صَرَّحَ
الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَمَا فِي (229/1) بِمَا هُوَ أَوْضَحُ مِنْ ذَلِكَ -
قَائِلًا - : «وَأَمَّا مَا يُكَذِّبُ عَلَيْنَا ؛ سِتْرًا لِلْحَقِّ، وَتَلْبِيسًا عَلَى الْخَلْقِ ؛ بَأَنَّا ...

تُتَلَفُ مُؤَلَّفَاتِ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ ؛ لِكَوْنِ فِيهَا الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ ... كَانَ جَوَابُنَا ... {سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ} ؛ فَمَنْ رَوَى عَنَّا شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، أَوْ نَسَبَهُ إِلَيْنَا : فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْنَا وَافْتَرَى» . . . وَلِنَتَأَمَّلَ قَوْلَهُ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - : (لِكَوْنِ فِيهَا الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ ..) !! وَكَانَ قَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ - رَحْمَةُ اللَّهِ - قَبْلُ - اعْتِمَادَهُ عَلَى بَعْضِ التَّفَاسِيرِ (الْمُتَدَاوِلَةِ الْمُعْتَبَرَةِ) ؛ مِثْلُ : (الْبَيْضَاوِي، وَالْخَازَن، وَالْحَدَّاد، وَالْجَلَّالِين) !! وَمَعْرُوفٌ مَا فِي هَذِهِ التَّفَاسِيرِ مِنْ خَلَلِ عَقَائِدِيٍّ، وَانْحِرَافٍ مَنَهْجِيٍّ ؛ لَا فِي مَسَائِلِ (فَرَعِيَّةٍ) مَعْدُودَةٍ، بَلْ فِي جَوَانِبِ (أَصْلِيَّةٍ) غَيْرِ مَحْدُودَةٍ !! ثُمَّ ذَكَرَ الشَّيْخُ - رَحْمَةُ اللَّهِ - شُرُوحَ بَعْضِ (الْأَيْمَةِ الْمُبَرِّزِينَ) - فِي الْحَدِيثِ - ؛ مِثْلُ : (الْعَسْقَلَانِي، وَالنُّوَوِي ..) !! وَمَعْرُوفٌ - أَيْضاً - مَا فِي مُؤَلَّفَاتِ هَؤُلَاءِ (الْأَيْمَةِ) مِنْ خِلَافٍ لِعَقِيدَةِ السَّلَفِ، وَمَا يُضَادُّونَ بِهِ مَنَهْجَ أَهْلِ السُّنَّةِ .. وَمَعَ ذَلِكَ ؛ لَمْ يُحَذِّرُوا مِنْهَا، وَلَمْ يَحْذَرُوا نَشْرَهَا، وَلَمْ يُوصُوا بِمَنْعِ تَدَاوُلِهَا ؛ مَعَ أَنَّ مَا فِيهَا أَشَدُّ وَأَنْكَى !! فَلِنَنْظُرْ - مِثْلاً - إِلَى تَعْلِيْقِ أَسْتَاذِنَا الْعَلَامَةِ الْوَالِدِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - عَلَى «فَتْحِ الْبَارِي» (70/1) - فِي مَسْأَلَةِ أَوَّلِ وَاجِبٍ عَلَى الْعِبَادِ -، وَ (102/1) - فِي الرَّدِّ عَلَى تَأْوِيلِ صِفَةِ الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ بِإِرَادَةِ الثَّوَابِ -، وَ (174/1) - فِي إِثْبَاتِ صِفَةِ الصَّوْتِ لِلَّهِ، وَالرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَهَا، أَوْ أَوَّلَهَا -، وَ (221/1) - فِي مَسْأَلَةِ عُلُوِّ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَكَذَا مَسْأَلَةِ التَّقْبِيحِ وَالتَّحْسِينِ الْعَقْلِيِّينَ -، وَ (227/1) - فِي مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ - وَ (327/1) - مَسْأَلَةِ التَّبَرُّكِ -، وَ (389/1) - الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَوَّلَ صِفَةَ الْحَيَاءِ لِلَّهِ -، وَ .. وَ .. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَغْلَاطٍ عَقَائِدِيَّةٍ، وَأَخْطَاءٍ مَنَهْجِيَّةٍ - كَثِيرَةٍ، وَكَثِيرَةٍ جَدًّا ! - ؛ وَلَا يَزَالُ الْكِتَابُ (يُطْبَعُ، وَيُنَشَرُ، وَيَتَدَاوَلُ) - إِلَى هَذِهِ السَّاعَةِ ! - ؛ - لَا أَقُولُ : مُنْذُ أَنْ عَلَّقَ عَلَيْهِ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ - قَبْلَ أَرْبَعِينَ سَنَةً - مَضَتْ -، بَلْ مُنْذُ نَحْوِ سِتَّةِ قُرُونٍ - خَلَّتْ - !! فَمَا هُوَ الْقَرَقُ ؛ وَأَخْطَاؤُهُ أَصْلِيَّةٌ، جَدْرِيَّةٌ ؛ لَيْسَتْ لَفْظِيَّةً، وَلَا إِنْشَائِيَّةً !! وَعَلَيْهِ ؛ فَأَقُولُ خَتَاماً - كَمَا ابْتَدَأْتُ - تَمَاماً - : **لَوْ فَرَضَ (!) أَنَّ مَا انْتَقَدَ عَلَى كِتَابِي «التَّحْذِيرِ» صَوَابٌ - كُلُّهُ -، وَأَنَّ كَلَامِي الْمُنْتَقَدَ - فِيهِ ! - خَطَأٌ - كُلُّهُ - ؛** فَهَلْ هَذَا يُؤَثِّرُ عَلَى فِكْرَةِ كِتَابِ «التَّحْذِيرِ»، وَصِحَّةِ الْغَايَةِ مِنْ تَصْنِيفِهِ، وَبَقِيَّةِ نُقُولِهِ وَنُصُوصِهِ ؛ رَدًّا عَلَى الْغُلَاةِ مِنْ دُعَاةِ التَّكْفِيرِ (الْمُنْحَرِفِ) ؛ حِفْظاً لِبَيْضَةِ الْأُمَّةِ، وَصِيَانَةً لَشَبَابِهَا، وَحَقْنَاً لِدِمَائِهَا ؟! بَلْ لَوْ حَدَقْتُ نَعْمَ؛ حَدَقْتُ - مَا أَخَذَ عَلَيَّ! - كُلُّهُ - بَعْضُ النَّظَرِ عَنْ مَدَى إِصَابَةِ الْحَقِّ فِيهِ ! - ؛ هَلْ (تَرَى) الْكِتَابَ يُنْتَقَضُ أَوْ يُنْتَقَصُ ؟! أَمْ أَنَّ تِلْكَ النُّقُولَ وَالْكَلِمَاتِ - الَّتِي سَوْفَ تُحْدَفُ ! - تَنْزُلًا !! - لَنْ يَكُونَ لَهَا أَدْنَى (أَدْنَى) تَأْثِيرٌ عَلَى الْكِتَابِ - وَمَا يَحْوِيهِ مِنْ حَقٍّ وَصَوَابٍ - ؟! وَسَيَبْقَى الْكِتَابُ - بِمَنَّةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ -

كَمَا كَانَ - ؛ قَائِمًا عَلَى « التَّحْذِير » وَالتَّنْفِير، « مِنْ » الْفِكْرِ (الْمُنْحَرَفِ) -
الْعَالِي ! - ؛ الْمَبْنِيَّ عَلَى « فِتْنَةِ التَّكْفِير »، وَمَا يَتَّبِعُهَا مِنْ شَرٍّ كَبِيرٍ،
وَحَظَرٍ مُسْتَطِيرٍ؟! وَخِتَامًا : هَذَا آخِرُ مَا عِنْدِي (الآن) - عَلَى وَجْهِ
الِاخْتِصَارِ ؛ وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ . رَاجِيًا - مِنْ سَادَتِنَا الْمَشَايخ - إِعَادَةُ
الْبَحْثِ وَالنَّظَرِ ؛ فَهُوَ الْمَأْمُولُ - مِنْهُمْ - وَالْمُنْتَظَرُ ... (وَمَنْ كَانَتْ الْحُجَّةُ
مَعَهُ ؛ فَهُوَ الْمُصِيبُ) - كَائِنًا مَنْ كَانَ !- كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ
عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْمُؤَلَّفَاتِ» (الْقِسْمُ الثَّالِثُ /
ج 2/ص 36- «فَتَاوَى وَرَسَائِلُ») - .

... وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ...